النشرة الاقتصادية للإتحاد

UAC ECONOMIC MONITOR

نشرة شهرية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

العدد 12: كانون الثاني (يناير) 2017

لماذا هذه النشرة؟

مواكبة لعملية التطوير التي تقوم بها الأمانة العامة للاتحاد باستمرار، وتوسيعا لنطاق عملها في سبيل خدمة القطاع الخاص العربي ومجتمع الأعمال، فقد رأينا من المناسب إصدار نشرة إلكترونية تصدر شهريا، تتضمن تغطية لنشاطات الغرف العربية واتحادها العام، ونشاطات الغرف المشتركة. وكذلك تتضمن أخبارا اقتصادية عربية وعالمية، ونبذة عن الفرص الاستثمارية المتاحة، ومعلومات عن المعارض التجارية التي تقام في العالم العربي.

وتشكل هذه النشرة رديفا لمجلة الاتحاد "العمران العربي"، ويتم توزيعها إلكترونيا على شريحة واسعة من أصحاب الأعمال والشركات والمؤسسات ذات العلاقة، بحيث يتم من خلالها الترويج لعمل الاتحاد والغرف العربية والمشتركة، والتعريف بأنشطتها وخدماتها، وتوفر أخبارا ومعلومات اقتصادية تفيد المستثمرين وأصحاب الأعمال العرب.

وتسلط النشرة الضوء على أهم المستجدات على صعيد الاقتصاد العالمي والعربي، وتغطي القطاعات الاقتصادية والفرص التجارية والاستثمارية في الوطن العربي.

آملين أن تبقى هذه النشرة على مستوى الطموحات، بحيث تظل تشكل منبرا مفيدا للقطاع الخاص العربي.

إدارة التحرير

المحتويات

من شهر لشهر

• الاقتصاد العالمي في 2017.. تحولات ومتغيرات؟! 2

نشاط الاتحاد

• مجلس اتحاد الغرف العربية يعقد دورته الـ 123 في الدوحة 3

• تفعيل التواصل العربي المشترك ودور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي 4

• وفد اقتصادي من مقاطعة نينغشيا الصينية يزور مقر اتحاد الغرف العربية 5

• تكامل إقليمي عبر إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية مع الهند 6

• التجارة العربية البينية تنمو أقل بكثير من الإمكانات الفعلية 6

• الكباريتي يلتقي كبار المسؤولين في الجزائر ويبحث معهم تطوير التعاون 7

• تشكيل ألية فعالة لإشراك القطاع الخاص في الفريق العربي لسلامة الغذاء 8

• اتحاد الغرف العربية يبحث إنشاء غرفة عربية – ماليزية جديدة 9

• وفد إعلامي عربي يزور غرفة اسطنبول 9

أخبار الغرف 10

أخبار إقتصادية 13

أخبار إستثمارية 18

فرص تجارية ومعارض ومؤتمرات 19

من مكتبة الاتحاد 20

مؤتمرات الاتحاد 21

الاقتصاد العالمي في 2017 .. تحولات ومتغيرات؟!

كيف سيكون الاقتصاد العالمي عام 2017؟ هناك بوادر الى تحوّل في السياسات النقدية بعد رفع سعر الحسم في الولايات المتحدة خلال كانون الاول (ديسمبر) 2016، وصدور تلميحات بأن سعر الحسم قد يُرفع مرات خلال العام الجديد. ولا شك في أن المصارف المركزية الأساسية في بريطانيا ومنطقة اليورو واليابان ستحاول أن تتناغم مع سياسات مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي.

المهم أن ناخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية التي جرت خلال الشهور الأخيرة إذ أنتخب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة، وما حمله ويحمله ذلك من انعكاسات على السياسات المالية والاقتصادية للإدارة الأميركية خصوصا فيما يتعلق بالنظام الضريبي أو العلاقات التجارية مع الشركاء في أوروبا والصين واليابان وغيرها. كذلك، قد لا تكون الإدارة الجمهورية بقيادة ترامب متحمّسة لفلسفة منظمة التجارة الدولية.

ولا بد من أن نذكر بالاستفتاء في بريطانيا وقرار الخروج من الاتحاد الأوروبي وما يعني ذلك من تبدلات في العلاقات الاقتصادية بين بريطانيا وبلدان الاتحاد الأوروبي، خصوصا المراجعات الواسعة للاتفاقات والمعاهدات التي أبرمت بينهما، وما سيعنيه ذلك لنشاطات اقتصادية عديدة في بريطانيا وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي. يضاف الى ما سبق ذكره، أن التغيرات في المزاج السياسي ومحاكاة نماذج اقتصادية انعزالية وغير متوافقة مع التطورات التي جرت على مدى العقود الثلاثة الماضية وتطور النظام الاقتصادي العالمي، ستكون موضع اختبار خلال السنة المقبلة وما يليها من سنوات. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن هذه التحولات السياسية قد تشمل بلدانا اوروبية عديدة مثل فرنسا وهولندا، بعدما عززت الطروح اليمينية فيها.

ومن أهم التحولات المتوقعة ما سيجري في أسواق النفط. يفترض أن أسعار النفط ستتماسك بعد توافق بلدان «أوبك» وبلدان أخرى منتجة للنفط على خفض الإنتاج العالمي من النفط بنسبة اثنين في المئة. والسؤال: هل سيمكن استيعاب التخمة في سوق النفط فترتفع الأسعار الى مستويات أفضل من معدلاتها في 2016؟ وما إذا ما انثرمت البلدان المتخمة كلها أو أهمها ما تقرر من خفض، لكن هل سيحسن الطلب على النفط وتعتدل مستويات الأسعار؟ ذلك سيعتمد على الالتزام بالتخفيضات المتفق عليها وعلى عافية اقتصاديات الدول المستهلكة.

غني عن البيان أن الاقتصاد العالمي يظل بطيئاً في النمو ولا تزال بلدان تواجه استحقاقات الركود شبه الدائم. ومنها اليابان وعدد من بلدان الاتحاد الأوروبي. وهناك اقتصاديون لا يتوقعون تغيرات في أداء الاقتصاد العالمي في العام الجديد، فهو انهى أكثر من ست سنوات من الركود، وهم لا يرون أي مؤشرات إلى تحسن الأداء في 2017، وربما تستقر أسعار المواد الأولية والوقود، وربما يقتصر التحسن على أداء الاقتصادات التي تعتمد على النفط والغاز مثل بلدان «أوبك» وروسيا، مثلاً.

لكن جان هازيوس، رئيس الاقتصاديين في «غولدمان ساكس»، يتوقع أن يتحسن أداء الاقتصاد العالمي ويرتفع معدل النمو 3 - 3.5 في المئة، واعتمد في هذه التقديرات على أداء الاقتصاد الأميركي خلال السنوات الماضية، إذ اتسم بحيوية أفضل من الاقتصادات الرئيسة الأخرى، لكن ماذا عن الاقتصاد الصيني وهل يمكن أن يتجاوز المشاكل البنيوية التي بدأت تواجهه؟ تعمل الحكومة الصينية لحفز النشاطات الاقتصادية من خلال أدوات السياسة المالية والتسهيلات الائتمانية بهدف بلوغ معدل نمو سنوي لا يقل عن 6.5 في المئة خلال العام الجديد، لكن، هل يمكن أن تكون هذه الأدوات كافية لحفز النمو في الصين في حال تعثرت العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة بعد تولّي إدارة ترامب الحكم في واشنطن؟

وماذا عن دور اليابان في انتعاش الاقتصاد العالمي؟ معلوم أن الاقتصاد الياباني لا يزال يعاني من تبعات الركود المزمن الذي مضى عليه ما يقارب ربع قرن من الزمن. فخلال تشرين الأول (أكتوبر) 2016، توقع صندوق النقد الدولي أن يصل معدل النمو في اليابان خلال عام 2017 إلى ما يعادل 0.6 في المئة. وحاول «بنك اليابان» (المركزي) أن ينعش الاقتصاد من خلال أدوات نقدية مثل عمليات التيسير الكمي والتيسير النوعي، بيد أن أوضاع اليابان لا تبدو ورديّة وما زالت معدلات الاستهلاك غير مشجعة.

بعد كل ما سبق ذكره، واضح أن أوضاع الاقتصاد العالمي تستدعي الحفز والتعاون الدولي والبعد عن الحمائية والعزلة.

مجلس اتحاد الغرف العربية يعقد دورته الـ 123 في الدوحة ويصدر قرارات استثنائية

استقبل رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية القطري الشيخ عبد الله بن ناصر بن حليفة آل ثاني، رئيس اتحاد الغرف العربية سعادة السيد الأستاذ نائل الكباريتي على رأس وفد من رؤساء مجالس اتحادات الغرف العربية المشاركة في اجتماع الدورة 123 التي استضافتها الدوحة خلال الفترة ما بين 11 و12 كانون الأول (ديسمبر) الحالي.

وجرى خلال اللقاء بحث تعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وأهمية بناء شراكة اقتصادية حقيقية لمواجهة التحديات التي تواجه البلدان العربية.

وتحدّث الرئيس الكباريتي باسم الوفد فأطلع رئيس مجلس الوزراء القطري على الدور الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية بصفته ممثلا حقيقيا للقطاع الخاص العربي، واضعا سموّه في صورة عملية التطوير التي يشهدها الاتحاد في إطار التوجه نحو تعظيم دور الاتحاد سواء على مستوى البلدان العربية أو على المستويين الإقليمي والدولي.

وشكر الكباريتي سمو الشيخ عبد الله بن ناصر بن حليفة آل ثاني على استقبال وفد اتحاد الغرف العربية معتبرا أنّ "حرص سموّه على استقبال الوفد يدلّ على مدى الاهتمام بالاستماع إلى وجهة نظر القطاع الخاص العربي"، مثمنا الآراء والأفكار التي طرحها خلال اللقاء "حيث استمعنا إلى آرائكم النيّرة والسديدة. وهي أفكار في الواقع تبعث على التفاؤل والأمل. وإننا كلّنا رجاء أن ينبعث فجر تعاون جديد بين البلدان العربية، يعود بالنفعة المشتركة على كل الصعد والمستويات".

وهنّأ الكباريتي خلال اللقاء دولة قطر بالعيد الوطني، ناقلا أصدق المشاعر والتهنئة إلى حضرة صاحب السموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حفظه الله ورعاه، وإلى عموم الشعب القطري الشقيق الذي نجمعنا به وشائج المحبّة والأخوة، لمناسبة هذه الذكرى العزيزة على قلوب العرب جميعا، منوّها بالنهضة التي تشهدها دولة قطر الشقيقة، والتي بدأت في عهد صاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ومستمرّة اليوم في عهد صاحب السموّ الشيخ تميم بن حمد آل ثاني حفظه الله ورعاه. وكلّنا رجاء بأن يحفظ الله دولة قطر وأن يمنّ عليها بمزيد من التقدّم والازدهار.

بدوره، تمنّى صاحب السموّ رئيس مجلس الوزراء القطري التوفيق لرؤساء اتحادات الغرف في اجتماعاتهم والخروج بنتائج تسهم في تعزيز مسيرة العمل العربي المشترك.

مجلس الاتحاد

إلى ذلك، ناقشت اجتماعات الدورة 123 لمجلس اتحاد الغرف العربية برئاسة رئيس الاتحاد السيد نائل الكباريتي، 11 بندا مدرجة على جدول الأعمال، من أهمها مشروع برنامج عمل الاتحاد للعام المقبل والوضع المالي للاتحاد وموازنته التقديرية للعام 2017.

وألقى رئيس مجلس إدارة غرفة قطر الشيخ حليفة بن جاسم آل ثاني كلمة في المناسبة، أشار فيها إلى أنّ "اجتماعات الدورة 123 التي تعقد تحت شعار "التوقعات الاقتصادية للعام 2017 ومجالات الاستثمار الناجعة" تأتي في ظل ظروف اقتصادية بالغة الدقة وتطورات عالمية متسارعة ألقت بظلالها على خريطة الاقتصاد العالمي، ما يستدعي من الجميع التفكير بعمق في المستقبل الاقتصادي العربي"، مشيرا إلى أنّ "هذا المستقبل الاقتصادي في الحقبة القادمة سيكون معتمدا على مبادرات ذاتية من القطاع الخاص الذي عليه أن يتحمل مسئولياته ويستعد لممارسة دوره".

وشدد على أنّ "مسؤولية اتحاد الغرف العربية باتت انطلاقا من ذلك أكثر أهمية مما كانت عليه في الماضي"، معربا عن أمله في أن يحقق هذا الاجتماع الأهداف المشتركة للغرف العربية في دعم وتعزيز وترسيخ مكانة القطاع الخاص العربي على الساحة الاقتصادية وتمكينه من ممارسة دوره وفق آليات أكثر مرونة وفاعلية، داعيا إلى تطوير التجارة البينية العربية، التي لا تتجاوز 10 في المئة، مشيرا إلى "أهمية تسييلها وبحث السبل الكفيلة بتسهيل التبادل التجاري وتنقل رجال الأعمال بين الدول العربية".

من جهته، أعرب رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس غرفة تجارة الأردن في كلمة نائل الكباريتي عن أمله في أن يتم إصدار بيان مشترك عن اتحاد الغرف العربية يندد بقانون "جاستا"، مؤكدا رفض أي قانون يهدف إلى معاقبة الدول العربية على عمل فردي يمكن أن يحدث في أي دولة في العالم، داعيا إلى "ردة فعل على مستوى القطاع الخاص في الدول العربية الذي بدوره يملك أدرعا وعلاقات تجارية يستطيع من خلالها الضغط على أي دولة تتبنى مثل هذه القوانين".

الكباريتي: لتفعيل التواصل العربي المشترك وبدور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، أن «الفرصة مهيأة في قطر أمام الاستثمارات وأصحاب الأعمال الأردنيين»، مشيراً إلى أن «قطر زاخرة بالفرص الاستثمارية خاصة في مشروعات البنية التحتية والمونديال»، مشيرا إلى أن «الحكومتين الرشيدتين في قطر والأردن تعولان على أن يقوم القطاع الخاص بدور أكثر فاعلية في النمو الاقتصادي، وأن يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي».

كلام الشيخ خليفة جاء ضمن كلمة ألقاها خلال انطلاق فعاليات الملتقى الاقتصادي القطري الأردني، وافتتاح المعرض المصاحب بالتزامن مع اجتماعات الدورة الـ 123 لمجلس اتحاد الغرف العربية.

وذلك بمشاركة رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن نائل رجا الكباريتي وعدد من رؤساء الغرف العربية ورجال الأعمال القطريين والأردنيين.

وشدد رئيس غرفة قطر على أنه «يجب على أصحاب الأعمال أن يستفيدوا من المناخ الاستثماري والثقة اللامحدودة التي تمنحها القيادة الرشيدة للقطاع الخاص، والتشجيع المستمر للمبادرات الخاصة بتعزيز الشراكات بين أصحاب الأعمال من الجانبين، والاستفادة من الإمكانات المتاحة في الدخول في شراكات فاعلة ومشاريع واستثمارات تصبّ في مصلحة النمو الاقتصادي»، مشيرا إلى أنه «من الأهمية بمكان أن نبحث سويا كيفية آليات الاستغلال الصحيح والتوظيف الأمثل للإمكانات الاقتصادية، وتحفيز الفرص المتاحة لإحداث التنمية المستدامة التي نقصدها، وذلك بالاستناد إلى شراكة اقتصادية عادلة تلبّي طموح الشعب القطري والأردني»، معتبرا أنّ «القطاع الخاص القطري والأردني لديه رغبة مشتركة للقيام بدور أكثر فاعلية وتأثيرا، بما يتناسب مع الخطط السامية التي يطمح إليها كلا البلدين».

وأكد أن الملتقى الاقتصادي القطري الأردني يعكس عمق العلاقات الاقتصادية بين قطر والأردن، موضحا أن «المعرض المصاحب يقدّم عروضا للعديد من الشركات الأردنية التي وجدت في قطر بيئة مناسبة للاستثمار، فضلاً عن عرض العديد من فرص الاستثمار في الأردن بقطاعات النفط والصحة والزراعة والصناعة»، آملاً أن يتم التباحث بين رجال الأعمال القطريين والأردنيين لزيادة الأعمال المشتركة بينهم، متمنيا في الوقت نفسه زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وكذلك الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. مشيرا الى أن «غرفة قطر مهدت الطريق الاستثماري بين الجانبين، وجمعت رجال أعمال الدولتين في مكان واحد، وعلى أصحاب الأعمال متابعة ذلك».

ولفت الشيخ خليفة آل ثاني إلى أن «مجلس الأعمال القطري الأردني المشترك متواجد في الملتقى، وهناك مباحثات في ما بينهم تهدف للوصول إلى اتفاقيات وخالفات تجارية واقتصادية تعود بالنفع على اقتصاد البلدين».

الكباريتي

من جانبه أشاد رئيس اتحاد الغرف العربية ورئيس مجلس إدارة غرفة تجارة الأردن نائل رجا الكباريتي في مستهل كلمته بالإنجازات الاقتصادية المتميزة التي حققتها دولة قطر، مثمناً جهود غرفة تجارة قطر لتعزيز مكانة القطاع الخاص وتوفير بيئة الأعمال المناسبة لتحقيق شراكات اقتصادية في جميع المجالات.

وأكد الكباريتي أن «القيادتان في الأردن وقطر تدركان أن الوحدة العربية والتضامن والتكاتف العربي لم يعودا ترفا أو وجهة نظر، بل هما في صلب تحضير الذات لمواجهة التحديات»، معتبرا أنّ «تفعيل التواصل العربي المشترك لا يكون فقط بالشعارات بل من خلال الأنشطة الحقيقية»، لافتا إلى «إدراك قطر لأهمية التكامل الاقتصادي العربي، بما يساهم بتعزيز العلاقات التجارية، ويسمح بمزيد من الاستثمارات المشتركة خدمة للاقتصاد ولازدهار وتقدم الشعوب العربية والشعبين الأردني والقطري الشقيقين».

ولفت إلى أنّ «استضافة دولة قطر لفعاليات الملتقى تؤكد الوعي بأهمية التكامل الاقتصادي العربي، والسعي إلى تعزيز العلاقات التجارية والسماح بمزيد من الاستثمارات المشتركة»، مؤكدا أنّ «الأردن يعمل جاهداً على تطوير السياسات والتشريعات الناظمة للعملية الاستثمارية والاقتصادية وبيئة الأعمال بما يمكنه من جذب الاستثمارات القطرية».

وأشار إلى أنّ «معرض الصناعات المصاحب للملتقى الاقتصادي القطري الأردني هو مجرد نموذج للمنتجات الأردنية الصناعية التي قطع فيها الأردن خطوات واسعة خاصة أن المنتجات الأردنية تسوق الآن في أكثر من 100 سوق عالمي».

وقال: «دائما ستظل العلاقات الأردنية – القطرية على رأس جدول أعمالنا لتطويرها والسير بها قدما إلى الأمام دون أن يعوقنا اختلاف عنا أو رأي هنا، فقدرنا أن نكون معا في مواجهة التحديات التي لا تفرق بين عربي وعربي. وهذا الملتقى والمعرض ليسا إلا مجرد خطوة في مسيرة مشتركة ومباركة كانت وثيقة وستظل كذلك بين الأردن وقطر».

وفد اقتصادي من مقاطعة ينغشيا الصينية يزور مقر اتحاد الغرف العربية

زار وفد اقتصادي من مقاطعة ينغشيا الصينية، مقر الاتحاد العام للغرف العربية، حيث كان في استقبال الوفد الصيني برئاسة رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية في مقاطعة ينغشيا السيد CHEN ZHENGRONG، رئيس الاتحاد سعادة العين نائل رجا الكباريتي، وحضور الرئيس الفخري للاتحاد عدنان القصّار والملحقة التجارية في سفارة الصين في بيروت. إضافة إلى أعضاء الوفد الصيني وعدد من أعضاء الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية.

وجرى خلال اللقاء، بحث آليات تعزيز التعاون بين اتحاد الغرف العربية والمجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية، وضرورة توسيع آفاق التواصل والتنسيق خلال المرحلة المقبلة، بما يخدم تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – الصينية.

كذلك تم التطرّق الى الزيارة التي يعتزم الرئيس الكباريتي القيام بها الى بكين عاصمة جمهورية الصين الشعبية خلال الفترة القادمة للقاء رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية حيانغ زينغ، حيث اقترح الجانب الصيني أن تكون الزيارة خلال الأسبوع الثاني من شهر كانون الثاني 2017 أو في الأسبوع الثالث من شهر شباط (فبراير) 2017.

كما تم بحث آليات التعاون بين الاتحاد والمجلس الصيني في تنظيم المعرض العربي – الصيني المزمع في العام 2017 في مقاطعة ينغشيا. وقد اقترح الجانب الصيني أن يكون شهر أيار (مايو) بدلاً من أيلول (سبتمبر) موعداً مبدئياً لافتتاح الفعالية، على أن يجري تحديد الموعد النهائي في وقت لاحق.

وتناول اللقاء إمكانية التعاون في تنظيم فعاليات اقتصادية مشتركة خلال المرحلة القادمة. وجرى طرح فكرة عقد منتدى مصرفي عربي – صيني بمشاركة الحكومة الصينية والقطاع الخاص العربي والصيني.

ورحّب الكباريتي بالوفد الصيني، شاكراً الدعوة الموجهة له من جانب السفير الصيني في لبنان للقاء به، واعداً بتلبية الزيارة في أقرب فرصة ممكنة أثناء تواجده في بيروت، لافتاً إلى «أننا نحمل كل الود والمحبة إلى الشعب الصيني، وخصوصاً أبناء مقاطعة ينغشيا»، مشيراً إلى «أننا هناك اهتمام عربي بتفعيل وتوثيق التعاون مع ينغشيا، وقد بدأت بلدانا عربية تبدي اهتماماً كبيراً بتسيير رحلات مباشرة إلى هذه المقاطعة. ونحن على استعداد للقيام بما هو مطلوب من أجل إنجاح فعالية المعرض العربي – الصيني خلال العام القادم».

وأكّد على عمق العلاقات التاريخية التي تجمع العالم العربي وجمهورية الصين الشعبية، ووقوف الصين إلى جانب القضايا العربية في المحافل الدولية، مشيراً إلى «أننا مؤمنون بإقامة شراكة استراتيجية مع الصين التي تعتبر اليوم قوة اقتصادية بارزة»، مشيراً إلى أنّه «في ظل التكتلات الاقتصادية، فإنّه من الضروري تعظيم الاستثمارات بين الجانبين العربي والصيني، خصوصاً في مجالات البنى التحتية، التشييد، وكذلك في القطاع المالي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية الهامة».

بدوره أثنى رئيس المجلس الصيني لتنمية التجارة الدولية في مقاطعة ينغشيا السيد CHEN ZHENGRONG، على الدور الاستثنائي والبارز الذي يلعبه اتحاد الغرف العربية خصوصاً على صعيد تعزيز آفاق التعاون بين البلدان العربية وجمهورية الصين الشعبية، معتبراً «أننا نتطلّع الى زيادة التعاون والتنسيق مع الاتحاد خلال المرحلة القادمة خصوصاً في إطار الاتفاقيات التي تم توقيعها بين المجلس الصيني واتحاد الغرف العربية والهادفة إلى الدفع قدماً بالعلاقات الاقتصادية نحو المستوى المأمول نظراً لما يتمتع بها العالم العربي والصين من إمكانات مالية وبشرية هائلة».

وجرى في ختام اللقاء تبادل الهدايا التذكارية، حيث قدّم الرئيس الكباريتي درعاً تقديرية للوفد الصيني عبارة عن مجسّم اتحاد الغرف العربية.

تكامل إقليمي عبر إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية مع الهند

أكد رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة الأردن سعادة السيد نائل رجا الكباريتي أن «تطوير العلاقات الهندية العربية يحظى بمكانة متميزة لدى الطرفين كونه يفتح المجال أمام مستقبل واعد يعود بالنفع عليهما ويساعدهما على الحفاظ على مصالحهما في عالم جديد يتسم ومتعدد الأقطاب تكتسي فيه الشراكات الاستراتيجية بين الدول المتجاورة أهمية قصوى».

كلام الرئيس الكباريتي جاء خلال افتتاح فعاليات المؤتمر العربي الهندي الخامس الذي استضافته مسقط عاصمة سلطنة عمان الذي عقد تحت رعاية صاحب السمو كامل بن فهد بن محمود آل سعيد وحضور رئيس غرفة تجارة وصناعة سلطنة عمان سعيد بن صالح الكيومي وأمين عام اتحاد الغرف العربية بالإنابة شاهين علي شاهين. إضافة إلى مسؤولين رسميين ورجال أعمال من البلدان العربية والهند.

وأكد أن «الجهود التي تبذلها الهند على مدى السنوات الأخيرة من أجل إنشاء شراكة استراتيجية متقدمة مع جيرانها العرب تفتضي بدورها وعيا عربيا مقابلا يضمن بناء شراكة متينة على أسس سليمة. مما من شأنه أن يساهم في خلق فرص شراكة في العديد من المجالات يأتي على رأسها تسهيل التبادل التجاري وتعزيز صلة الوصل بين الهند والعالم العربي. بالتحقيق الأهداف المنشودة يجب ألا يقتصر الرهان الأساسي للهند معلقا بإشباع حاجياته من الطاقة والموارد الأولية في تعامله مع العالم العربي الذي بدوره يمكن له أن يستفيد من نجاح الهند الاقتصادي الذي يرجع في كثير من جوانبه إلى القفزة النوعية التي حققتها في مجال الاستثمار في مواردها البشرية هي قطاعي التعليم والبحث العلمي».

وأوضح أن «مؤتمر الشراكة العربي الهندي لعله يكون فرصة حقيقية يجب استثمارها والبناء عليها لبناء شراكة مستقبلية استراتيجية. ما يتطلب العمل بشكل جاد من الطرفين العربي والهندي من أجل إزالة المعيقات والتحديات التي تواجه عمليات التنفيذ حتى الآن. وذلك حتى لا تتكرر الأخطاء السابقة. وبالتالي التغلب على الصعوبات والتعقيدات التي حالت دون تنفيذ مقررات المؤتمرات السابقة. والبحث بالتالي في الحلول المناسبة والممكنة. ومن ثم توفير الوقت والجهد والسير خطوة نحو الأمام حتى لا نظل في مكاننا بدون تقدم أو لا نعود للخلف». مشددا على «أننا معنيين اليوم أكثر من أي وقت مضى في ظل دور حاد وبذل جهود جبارة من أجل الارتقاء بمستوى التعاون الثنائي. وعطفا على عنوان المؤتمر الذي يرتكز على الابتكار وتكنولوجيا المعلومات. فحسب التنويه الى أهميتهما كونهما من العناصر المهمة التي يبنى عليها الاقتصاد المعرفي لمواكبة الاقتصاد العالمي. فالعالم يشهد بالتوازي ارتفاعا حادا في الكثافة المعرفية بالأنشطة الاقتصادية مدفوعا بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسارع خطى التقدم التكنولوجي».

ورأى أنه «علينا أن نسعى لا بل أن نبذل الجهود الجبارة لتحقيق شراكة مبنية على تبادل الخبرات والمعرفة لأن العالم اليوم لا يسمح لأي تكتل أن يعمل منفردا باعتبار أن النجاح يكون بالتعاون المشترك. في مجالات عدة أهمها تكنولوجيا المعلومات حيث حققت الهند قفزات كبيرة في مجالات التكنولوجيا وصناعة المعلومات والبرمجة. وكما أن العالم العربي أصبح يعتمد وله ابتكارات هائلة في هذا المجال الأمر الذي يمكن أن يؤسس لتعاون عربي - هندي في هذا القطاع يفتح آفاق جديدة للاستثمار والتجارة والخدمات وتأسيس شراكات اقتصادية تعزز من حجم التبادل التجاري بين بلداننا العربية والهند. وكذلك خلق كل ما هو جديد من تكنولوجيا المعلومات ودمجها في القطاعات الإنتاجية والخدمية للارتقاء بها وخولها إلى مجالات استثمارية واعدة تساعد على التنمية الشاملة. وتعمل على تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي ووحيد في ظل تدني الأسعار العالمية».

واعتبر أننا «بحاجة الى إقامة تكامل إقليمي عبر إقامة منطقة تجارة حرة أو اتحادات جمركية من دور أن يمثل ذلك خروجا عن النظام التجاري والمتعدد الأطراف بحيث نكرس الاتفاقيات مبدأ المعاملات التفضيلية على اعتبار أن الاتفاقيات الإقليمية والثنائية يمكن أن يؤدي دورا هاما في تعزيز تحرير التجارة وتوسعها بخفيق التنمية».

الى ذلك شارك الرئيس الكباريتي في الجلسة الوزارية التخصصة التي عقدت على هامش المؤتمر العربي – الهندي بحضور وزراء عربي وهندي حاشد.

التجارة العربية البينية تنمو أقل بكثير من الإمكانات الفعلية

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس غرفة تجارة الأردن العين نائل الكباريتي أن "قطاع الغذاء يشكل نحو 20 في المئة من الصادرات العربية البينية. من دون احتساب الغذاء المصنع" لافتا إلى أن "قطاع الغذاء يحتل مكانة حيوية في العالم العربي بعد أن أصبح من أهم التحديات التي تواجه الكثير من الدول ومنتجي الأغذية على حد سواء".

كلام الكباريتي جاء خلال ورشة عمل حول سلامة الغذاء نظمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) واتحاد الغرف العربية. بمشاركة عدد من المسؤولين والمختصين من الغرف العربية والشركات العربية والدولية.

وأوضح الكباريتي أن "التجارة العربية البينية تنمو بأقل بكثير من الإمكانات الفعلية. مقارنة مع باقي الأقاليم التكاملية في العالم. حيث لا تزال تراوح مكانها عند نسبة 10 في المئة من إجمالي التجارة العربية على الرغم من مرور 19 عاما على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى".

ورأى أن "العامل الحاسم لتعزيز التجارة العربية والبينية. يكمن في أسس سلامة الغذاء. هو تنسيق وتوحيد التشريعات والمقاييس لسلع الغذائية في اطار جامعة الدول العربية. بما يراعي احتياجات اختلاف الشروط بناء على الأسس والمقاييس العلمية والمناخية والصحية المتوافقة مع تلك المعتمدة دوليا". مؤكدا أن "المطلوب بهذا الصدد هو بكثيف الجهود لتوفير مبنية تشريعية عربية موحدة للمواصفات والسلامة الغذاء في إطار التجارة العربية البينية وللتصدير الخارجي ويتوازى في الأهمية الاعتراف المتبادل لشهادات الاعتماد والمطابقة على الأقل على مستوى ثنائي بين الدول العربية".

الكباريتي يلتقي كبار المسؤولين في الجزائر ويبحث معهم تطوير التعاون

زار رئيس اتحاد الغرف العربية، ورئيس غرفة تجارة الأردن سعادة المهندس نائل الكباريتي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حيث التقى رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة السيد محمد العيد بن عمر، ونائب الرئيس رياض عمون ومدير عام الغرفة محمد الشامي. وبحضور مسؤولين تنفيذيين من الغرفة والأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية. وقد تناول البحث تفعيل دور الغرفة الجزائرية في أنشطة الاتحاد واجتماعاته بما يخدم مسيرة الاتحاد في تعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية خصوصا وأن الغرفة الجزائرية مؤسسة اقتصادية عريقة على الصعيدين الوطني والعربي.

وتم خلال الاجتماع التوافق على تنظيم ملتقى عربي - جزائري يعقد في الجزائر خلال العام 2017 لتعريف مجتمع الأعمال العربي بالبيئة الاستثمارية في الجزائر وبالمشاريع المعروضة، والتشريعات الجديدة الجاذبة للاستثمار.

ونظمت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة للرئيس الكباريتي عدة لقاءات مع عدد من الوزراء المعنيين شارك فيها إلى جانب رئيس الاتحاد، رئيس الغرفة الجزائرية وفد مرافق من المسؤولين التنفيذيين بالغرفة والأمانة العامة للاتحاد، حيث التقى كل من وزير المالية، وزير الصناعة والاستثمار، وزير العمل، نائب محافظ بنك الجزائر، وزير التجارة، وزير البيئة، وزير الصحة. وقد تمحورت المباحثات حول تطوير التعاون بما يخدم الأهداف والمصالح المشتركة.

والتقى العين نائل الكباريتي، وزير الصناعة وترقية الاستثمار عبد السلام بوشوارب، حيث أطلعه على نشاط الاتحاد وبرنامج العمل للمرحلة المقبلة، وأهمية الغرفة الجزائرية في منظومة الغرف العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك واستعداد الاتحاد الدائم للتعاون لما فيه خير ومصلحة الدول العربية والقطاع الخاص. كما بحث معه في إمكانية تنظيم منتدى اقتصادي عربي في الجزائر خلال عام 2017.

أيضاً التقى الكباريتي وزير المالية الجزائري حاجي بابا عمي، حيث شكر له حرصه على اللقاء، لافتاً إلى أنّ «الزيارة إلى الجزائر مهمة باعتبارها تتمتع بفرص استثمارية واعدة وتعدّ سوقاً عربياً واسعاً». مشيراً إلى «أننا في اتحاد الغرف العربية بالشراكة مع إخواننا في الغرفة الجزائرية بصدد تنظيم مؤتمر استثماري كبير العام القادم في الجزائر، ويهمنا جداً أن يحظى هذا المؤتمر بمظلة وزارة المالية في الجزائر».

كذلك التقى وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد الغازي، حيث تم التطرق إلى التعاون الاقتصادي العربي، فكان تأكيد من الوزير الجزائري على أهمية الاستفادة من التجارب العربية ومنها تجربة الأردن في مجال المدن الصناعية، خصوصا وأنّ الجزائر تمتلك 50 مدينة صناعية ولديها شراكة هامة مع جمهورية الصين الشعبية.

وزار الرئيس الكباريتي مقر البنك المركزي الجزائري، حيث التقى نائب محافظ البنك المركزي عمار هيواني بحضور أمين عام البنك كمال لبنعو.

وخلال الكباريتي خلال اللقاء فشكر هيواني على الاستقبال، متمنياً أن تتخلّص الدول العربية من استعمار البنك الدولي، مشيراً إلى «أننا كاتحاد غرف عربية نشجع على رفع حجم الاستثمارات البينية العربية خصوصا في البلدان التي لها قاعدة استثمارية صلبة». لافتاً إلى أنّ «الجزائر مهيأة لتكون سوقاً عربياً واسعاً». مشدداً على «أننا كقطاع خاص عربي نعمل على جذب الاستثمارات إلى بلداننا العربية، على اعتبار أنّ الاستثمار في العالم العربي هو استثمار مجدي».

أيضاً عرض العين نائل الكباريتي خلال زيارته للجزائر مع وزير التجارة بختي بلعايب، العلاقات الاقتصادية العربية - الجزائرية، حيث أكّد «أننا نأمل بإعادة تفعيل اتفاقيات المناطق الحرة المنطلقة الحرة الموقعة بين الدول العربية على الصعيدين الثنائي والإقليمي، معتبراً أنّ «إعادة تفعيل هذه الاتفاقيات يعود بالمنفعة المشتركة».

واستعرض الكباريتي مع وزير الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات الجزائري عبد المالك بوضياف، آليات التعاون بين اتحاد الغرف العربية ووزارة الصحّة الجزائرية. مشيراً إلى أنّ «الجزائر بحاجة إلى تنمية القطاع الصحّي وتشجيع السياحة الصحيّة». لافتاً إلى أنّ «هناك شركات عربية تستثمر في قطاع الأدوية والمستشفيات والسياحة العلاجية، ولديها خبرة متقدّمة ويمكنها أن تنقل خبراتها الى الجزائر، بما من شأنه تعزيز التعاون الاستثماري في القطاع الصحي مثل باقي القطاعات الحيوية».

وقدم الرئيس الكباريتي درعا تقديرية إلى رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة محمد العيد بن عمر عبارة عن مجسّم مبنى اتحاد الغرف العربية وذلك تقديرا لدور الغرفة الجزائرية الفاعل والمؤثر في تفعيل العمل العربي المشترك.

تشكيل آلية فعالة لإشراك القطاع الخاص في الفريق العربي لسلامة الغذاء

استضافت غرفة تجارة الأردن في العاصمة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية ورشة عمل تحت عنوان "نحو إشراك القطاع الخاص في الفريق العربي لسلامة الغذاء" بتاريخ 19 – 20 كانون الأول (ديسمبر) 2016، بتنظيم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) واتحاد الغرف العربية، بالتعاون مع غرفة تجارة الأردن.

ترأس ورشة العمل رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل رجا الكباريتي، بحضور ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة يونيدو، ومشاركة حشد من ممثلي الغرف العربية والشركات العربية والدولية العاملة في الدول العربية في قطاعات الغذاء.

وهدف الاجتماع إلى تشكيل آلية فعالة لإشراك القطاع الخاص في الفريق العربي لسلامة الغذاء الذي يتكون من الفريق العربي الرسمي الذي سبق تشكيله من الحكومات العربية في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

وأشار رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي في افتتاح ورشة العمل إلى أنّ "القطاع الخاص هو أكثر من يعاني من غياب أو تعطيل التشريعات التجارية الموحدة ومن القيود عبر الحدود التي تكبل تجارته واستثماراته في الإطار العربي، مما أدى الى ضعف التجارة العربية البينية بالرغم من مرور 19 عاما على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" معتبرا أنّ "العامل الحاسم لتعزيز التجارة العربية والبينية على أسس سلامة الغذاء هو تنسيق وتوحيد التشريعات والمقاييس للسلع الغذائية في إطار جامعة الدول العربية، بما يراعي احتياجات اختلاف الشروط بناء على الأسس والمقاييس العلمية والتناغية والصحية المتوافقة مع تلك المعتمدة دوليا".

وأكد على "أهمية أن يكون القطاع الخاص شريكا أساسيا في وضع وتطوير وتنسيق المعايير كشرط أساسي لتعزيز سلامة الغذاء وتطوير التجارة العربية الخارجية والبينية".

رفع المشاركون في ورشة عمل "نحو إشراك القطاع الخاص في الفريق العربي لسلامة الغذاء" التوصيات النهائية إلى رئيس اتحاد الغرف العربية العين نائل الكباريتي لادراجها على جدول أعمال اجتماع مجلس الاتحاد المقبل.

وتضمنت تشكيل لجنة فنية تحت مظلة اتحاد الغرف العربية لتمثيل القطاع الخاص في المبادرة العربية لسلامة الاغذية وتسهيل التجارة، مع التأكيد على ضرورة أن تضم اللجنة ممثلين مختصين عن الغرف العربية التجارية والصناعية والزراعية والخدمية والاتحاد العربي للصناعات الغذائية والجمعية العربية للمشروبات والشركات العربية والدولية الناشطة في مجال صناعة وتجارة وخدمات الغذاء والسلع والمنتجات الغذائية.

ودعا المشاركون اتحاد الغرف العربية والاتحاد العربي للصناعات الغذائية والجمعية العربية للمشروبات على المستوى التجاري والصناعي والزراعي والخدمي في البلاد العربية، لموافاة الأمانة التنفيذية للمبادرة العربية لسلامة الغذاء بعناوين الشركات المختصة بانتاج وتصنيع وخدمات الغذاء المعنية بالتجارة البينية للسلسلة الغذائية حتى تأخذ دورها ضمن اللجنة الفنية المراد تشكيلها. ونظمت الورشة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) واتحاد الغرف العربية بمشاركة عدد من المسؤولين والمختصين من الغرف العربية والشركات العربية والدولية.

عقد في إطار ورشة العمل جلسات عمل أدارها نائب رئيس غرفة تجارة الأردن السيد رائد حمادة بالتعاون مع الجهات المنظمة، وتم خلالها عرض الجوانب المختلفة لموضوع سلامة الغذاء على المستوى العربي المشترك، وتخللها محاضرات لكل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن تعليق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والعوائق الفنية المتعلقة بالتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية، والاتحاد الغرف العربية بشأن سلامة الغذاء في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وايضا للاتحاد العربي للصناعات الغذائية، إلى جانب يونيدو بتقديم لمحة عن المبادرة العربية لسلامة الأغذية وتسهيل التجارة "SAHL" والمعهد الدولي لعلوم الحياة "ILSI" الشرق الأوسط كما عرضت يونيدو أيضا تجربة رابطة دول جنوب شرق آسيا. وقدم ممثل مجلس الغرف السعودية تجربة دول مجلس التعاون الخليجي.

وركزت المناقشات على الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص من جراء عدم توحيد المواصفات والمعايير وغيرها من القيود الفنية التي تواجه منتجي ومصنعي الغذاء وتكبح حرية انسياب التجارة العربية البينية بسبب التأخير والشروط غير المبررة، وبسبب تعدد الجهات الرقابية وفي بعض الأحيان ضعف كفاءة العاملين من القطاع العام، إلى جانب شحة أو عدم وجود المعلومات الحديثة التقنية والاقتصادية المتخصصة بالصناعات الغذائية، فضلا عن تباطؤ التعامل مع مواضيع الاغراق والتأكد من سلامة الاغذية المستوردة ومكافحة الغش الصناعي والتجاري الغذائي.

اتحاد الغرف العربية يبحث إنشاء غرفة عربية – ماليزية جديدة

زار أمين عام اتحاد الغرف العربية بالوكالة شاهين علي شاهين، العاصمة الماليزية كوالالمبور، حيث التقى المعنيين على الغرفة التجارية العربية الماليزية الحالية، واطلع منهم عن كثب عن أوضاع الغرفة.

واجتمع شاهين بمجلس السفراء العرب برئاسة عميد السلك الدبلوماسي السفير السوداني خالد عبد القادر شكري، بحضور سعادة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في كوالالمبور عبد الله مطر المزروعي وعدد من السادة السفراء العرب المعتمدين لدى ماليزيا، وتشاور معهم حول إمكانية إنشاء غرفة تجارة عربية ماليزية جديدة، مع فتح المجال لاندماج الغرفة الحالية في الغرفة الجديدة، وذلك بناء لاقتراح لجنة شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة في اتحاد الغرف العربية.

كذلك بحث شاهين مع السادة السفراء العرب، مدى استعدادهم للاعتراف بالغرفة الجديدة التي ينوي الاتحاد تأسيسها ومنحها حق التصديق على شهادات المنشأ. وقد أبدى أصحاب السعادة السفراء الاستعداد التام لدعم الغرفة الجديدة بعد الاعتراف بها من جانب جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية، وذلك بما يراعي القوانين والأنظمة النافذة. كما أبدوا استعدادهم التام بمنحها حق التصديق على شهادات المنشأ والوثائق والمستندات التجارية.

وفد إعلامي عربي يزور غرفة اسطنبول
ويطلع على واقع قطاع الملابس في تركيا

لبّى اتحاد الغرف العربية ممثلا بمسؤول الإعلام في الاتحاد محمد مرهر، دعوة غرفة تجارة وصناعة إسطنبول للمشاركة في المؤتمر الصحافي الذي عقد في فندق «شيراتون أتاكوي» للإعلان عن تنظيم معرض ملابس الأطفال المزمع خلال الفترة ما بين 11 و14 كانون الثاني (يناير) المقبل في مركز المعارض في اسطنبول، حيث يهدف المعرض إلى إظهار قوة وجودة التصاميم التركية في قطاع الملابس والمنسوجات.

ومن المرتقب أن تشارك آلاف الشركات في المعرض من كل من البلدان العربية التالية: مصر، ليبيا، الجزائر، المغرب، تونس، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، العراق، الكويت، قطر، لبنان، فلسطين، وذلك دفعا نحو تعزيز التعاون الاقتصادي العربي – التركي خصوصا في قطاع الملبوسات حيث تعدّ تركيا رائدة في هذا القطاع.

وخلال المؤتمر الصحافي للإعلان عن فعاليات المعرض، رئيس مجلس إدارة جمعية الصحافيين الاقتصاديين في تركيا، فأشار إلى أن منتجات منسوجات الأمومة لها قيمة مضافة كبيرة فيما يتعلق بالتصدير التركي إلى الأسواق الخارجية، حيث تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد التركي.

من جانبه أكد مدير TBM أردال بكابرا أن تركيا لا تزال سوقا جيدة من حيث توريد المنتجات، لافتا إلى أنه «على الرغم من الانقلاب الذي شهدته تركيا الصيف الماضي، وكذلك في ظل حالة الفوضى التي تشهدها البلدان المجاورة، بقي الاقتصاد التركي صامدا ويحقق نموّا معقولا»، مشيرا إلى أن «تركيا تعتبر دولة فتية حيث لديها أصغر السكان في أوروبا إلى جانب أن منه ألف إلى 350 ألف طفل يولدون سنويا في تركيا، وهذا ما يجعل من تركيا دولة متطورة ومزدهرة».

وقال: «أنا سعيد جدّا لتلبية الصحافية العربية وخصوصا من السوق المستهدفة، للاطلاع على ما حققه تركيا في مجال صناعة الملبوسات خصوصا ملابس الأطفال».

وأكد أنّ «تركيا دولة قوية جدّا وحيوية وتتمتع مديناميه على الرغم من الإرهاب الذي تتعرّض له وهذا بمثابة قيمة هامة جدّا لأنه من المهم جدّا أن يكون البلد آمن كي يكون الاقتصاد متطوّر وآمن» لافتا إلى أن «ما يميّز الصناعة التركية هو الجودة في الإنتاج»، مشددا على أن «تركيا حققت نموّا ملحوظا خلال السنوات الماضية»، متطرقا إلى أهمية معرض ملبوسات الأطفال الذي تستضيفه تركيا للمرة الـ 32 على التوالي، حيث يعد العرض من ضمن المعارض الكبرى لصناعة الملبوسات حيث يزوره آلاف الزوار المحليين والدوليين إضافة إلى أكثر من مشاركة 350 شركة وأكثر من 750 علامة تجارية.

وكشف عن أنه نتيجة الحرب في سوريا انتقل أكثر من 4 آلاف مصنع إلى بورصة وإسطنبول وشانلي عنتاب وغيرها من المدن في تركيا، لافتا إلى «زيادة معدّل التبادل التجاري بين تركيا والبلدان العربية ولا سيّما مع الأردن ولبنان ودول الخليج»، مشيرا إلى أنّ «منتوجات الملبوسات التركية باتت تضاهي إيطاليا التي بالتأكيد هي بلد كبير ولها ميزة في عالم تصميم الأزياء».

بدوره لفت رئيس اتحاد الملابس والأزياء في تركيا حسين أورتوك، إلى أن «التعاون مع بلدان المغرب ولا سيما الجزائر وتونس ما يزال دون المستوى المأمول»، مشيرا إلى «أننا نهتم بتطوير علاقاتنا مع هذه البلدان والانفتاح على السوق الأفريقية العربية»، معتبرا أنّ «حدة الانضباط التجاري، وانعدام التنمية في النظام المصرفي، من شأنه أن يؤدي بالتعاون الاقتصادي في ما بين تركيا والبلدان العربية بشكل عام إلى التراجع، وبالتالي هناك الكثير من المعوقات التي على تركيا وكذلك العالم العربي التخلص منها من أجل الارتقاء بالتعاون الاقتصادي إلى المستوى المأمول».

إلى ذلك، نظّم الجانب التركي جولة للوفد الإعلامي العربي على مصانع ومحلات تصنيع ألبسة الأطفال في إسطنبول، للاطلاع عن كثب على واقع صناعة الألبسة في تركيا والمستوى المتقدّم الذي حققته في هذا المضمار.

السمرين يشيد بخطاب الملك سلمان: موازنة 2017 واقعية لأقصى الحدود

أشاد رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور حمدان بن عبد الله السمرين بخطاب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز مؤكداً أن «ميزانية العام 2017 بما تضمنته من أرقام ومؤشرات تعد واقعية لأقصى الحدود وفاقت كل التوقعات الاقتصادية من حيث تأكيدها على مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية التي تصب بشكل مباشر في مصلحة المواطن والوطن وتكون ذات عوائد ملموسة. كما أن الميزانية اهتمت برفع كفاءة الإنفاق الحكومي وترشيده في ذات الوقت، بما يعكس عمق رؤية الدولة في برامج الإصلاح الاقتصادي وقراءتها الواقعية للتحديات والظروف المحيطة».

وأشار السمرين إلى أن «عامي 2015-2016 شهدت الانطلاقة الحقيقية لمشروع الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة حيث تم في هذين العامين تأسيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وما تلى ذلك من قرارات اقتصادية ومالية مبررة».

وكان مجلس الوزراء السعودي أقر في جلسته الاستثنائية التي عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود الميزانية العامة للعام المالي 2017.

وأوضح الملك السعودي أن «هذه الميزانية تأتي في ظروف اقتصادية شديدة التقلب عانت منها معظم الدول، وأدت إلى بطء النمو الاقتصادي العالمي، وانخفاض في أسعار النفط، مما أثر على المملكة التي سعت إلى التعامل مع هذه المتغيرات بما لا يؤثر على ما نتطلع إلى تحقيقه من أهداف» مؤكداً أن «الاقتصاد السعودي يملك القوة الكافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الحالية».

شقير يدعو لتبني "ميثاق العمل في المتوسط"

دعا رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرف البحر الأبيض المتوسط (أسكامي) محمد شقير إلى «تبني ميثاق العمل في المتوسط الذي يحد من تفاقم معدلات البطالة وزحف الفقر، عبر اتباع سياسة اقتصادية محفزة تؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ورفع معدلات النمو لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة» مؤكداً أن «النجاح في تنفيذ هذه السياسة سيؤدي إلى تقوية النسيج الاجتماعي في بلدان المتوسط لا سيما النامية منها تجاه الأفكار التحريبية».

كلام شقير جاء خلال افتتاح الدورة العاشرة لـ "أسبوع القادة المتوسطيين" في برشلونة حيث اعتبر أن «هناك مشاريع عديدة تعود بالفائدة بشكل كبير على المنطقة أبرزها المبادل التجاري السياحة وعالم الضيافة».

وأشار إلى أن «قبرص كانت وما زالت مثل بالنسبة لنا حالة خاصة لأنها الجارة القريبة والدولة الصديقة وهي امتداد طبيعي لنا ولأعمالنا ولعلاقاتنا التاريخية كما أنها تشكل بوابة لبنان إلى الخارج».

وقال: «نحن اليوم في لبنان نتحضر لمرحلة جديدة بعد انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية وتشكيل الحكومة برئاسة الرئيس سعد الحريري، قوامها قيام الدولة ومؤسساتها والعودة الى طريق النهوض والتعافي. لذلك اننا أمام فرصة واعدة للانطلاق نحو تنفيذ كل ما اتفقنا عليه خلال الملتقى والذي يؤدي الى تعزيز التعاون الثنائي ورفع العلاقات الاقتصادية الثنائية الى مستويات جديدة تلبي طموحاتنا».

المؤيد: البحرين مستمرة في مسيرة البناء والتقدم

منا رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد عبد الرحمن المؤيد القيادة السياسية بمناسبة العيد الوطني المجيد الخامس والأربعين والذكرى (17) لتولي الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البحرين.

وأعرب المؤيد عن اعتزاز الغرفة والمجتمع التجاري بحجم الانجازات والمكتسبات التي حققتها مملكة البحرين منذ انطلاقة المشروع الإصلاحي الوطني على كافة الأصعدة بفضل الجهد الوطني المشترك والتآلف بين القيادة الحكيمة والشعب لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين. منوهاً إلى أن «هذا المشروع الإصلاحي عبّر عن رؤية مستقبلية ثاقبة أعطت مؤشراً واضحاً على عزم القيادة الرشيدة مواصلة مسيرة البناء والتقدم لتحقيق العزة والرخاء لجميع أبناء الشعب البحريني لتظل البحرين كبيرة بأهلها ومنجزاتها».

في سياق منفصل، عينت غرفة تجارة وصناعة البحرين الدكتور خالد محمد الرويحي رئيساً تنفيذياً لها اعتباراً من 1 يناير 2017. وقد وقع الرئيس التنفيذي الجديد الدكتور خالد الرويحي عقد التعيين مع النائب الأول للرئيس خالد راشد الزياني.

وفي هذا الإطار أعرب الدكتور الرويحي عن امتنانه بهذه الثقة لقيادة الجهاز التنفيذي والإداري للغرفة، مشيراً إلى «أننا ندرك حجم الآمال التي يعقدها مجلس الإدارة على هذا الجهاز في المرحلة المقبلة في سبيل رفع أداء وجاهزية الغرفة لمواكبة تطلعات المجتمع التجاري». لافتاً إلى «أننا سنبذل كل ما في وسعنا بالتعاون مع كافة المسؤولين والموظفين في الغرفة من أجل تحقيق تلك الأهداف وتعزيز دور الغرفة في النشاط الاقتصادي».

محمود ولد محمود يدعو لتعزيز الفرص الاستثمارية مع السودان

احتضنت غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية في نواكشوط أعمال ندوة «فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات التجارية بين موريتانيا والسودان» التي تم تنظيمها بالتعاون بين الغرفة والسفارة السودانية في نواكشوط، وذلك بهدف تعزيز الشراكة والتعاون بين رجال الأعمال الموريتانيين والسودانيين.

واستعرض رئيس الغرفة محمدو ولد محمد محمود في كلمته تاريخ العلاقات بين الشعبين الشقيقين الموريتاني والسوداني خلال العصور الماضية، ومجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما التي شملت عدة مجالات كالزراعة وتربية الماشية والاتصالات.

بدوره أكد السفير السوداني في نواكشوط بلال قسم الله الصديق أنه «لا بد من تعزيز وتفعيل مجمل الاتفاقات الاقتصادية والتجارية التي تم التوقيع المشترك عليها بين البلدين منذ 2009».

الشيخ خليفة آل ثاني: الاقتصاد القطري الأكثر تطورا عالميا

أشار رئيس غرفة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني إلى أن «قطر نجحت بفضل الرؤية الثاقبة لقيادتها الرشيدة وسياساتها الاقتصادية المتزنة وانفتاحها على العالم في أن تحقق مكانة مرموقة عالميا، وأن تحدث نقلة هائلة في كافة المجالات. كما استطاع الاقتصاد القطري أن يصبح من أكثر اقتصادات العالم نموا وتطورا وفق رؤية قطر الوطنية 2030 التي من بين أهدافها أن تخلق مجالات كثيرة للشباب القطري للعمل والابتكار وتطوير الذات لخدمة نفسه ومجتمعه بشكل فاعل».

ولفت الشيخ خليفة إلى أنه «على الصعيد العالمي، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة أثبتت قدرتها على حفظ التوازن في بيئة الأعمال والاستمرار في النمو وخلق فرص العمل».

على صعيد آخر، وقع نائب رئيس غرفة قطر محمد بن أحمد بن طوار الكواري، مع نائبة مدير دائرة المعارض بيتغشيا الصينية شيا جوينغمي مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون بين الجانبين. وذلك خلال زيارة قام بها وفد صيني يضم عدد من المسؤولين بدائرة المعارض بمقاطعة بيغشيا، لبحث سبل التعاون بين الجانبين، وتقديم عرض عن معرض الصين والدول العربية المزمع إقامته بمدينة بنتشوان الصينية العام المقبل.

وأشار الكواري إلى «قوة العلاقات التي تجمع كلاً من دولة قطر وجمهورية الصين الشعبية، وخاصة منطقة بيتغشيا»، مشدداً على «أهمية التعاون بين أصحاب الأعمال القطريين ونظرائهم من بيتغشيا»، مؤكداً أن «الغرفة استضافت عددا من الوفود الصينية خلال العامين الماضيين بهدف تعزيز العلاقات التجارية، والتعرف على فرص الاستثمار المتاحة في القطاعات التي تتميز بها».

الغانم: قانون "جاستا" مرفوض من الجميع

أكد رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت، رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، علي ثنيان الغانم، أن "القيادات الاقتصادية الخليجية سيكون لها موقف موحّد حول كيفية التعامل مع قانون "جاستا" الذي أقرته الولايات المتحدة".

ولفت الغانم إلى أن "القانون مرفوض من الجميع، وقد بيّنت الكويت موضوع مناقشة هذا القانون مع القيادات الاقتصادية الخليجية تمهيدا للخروج بوجهة نظر تقدّم لأمانة الغرف بهذا الخصوص، وكيفية التعامل معه في حال تم تطبيقه".

من ناحية ثانية، أكد الغانم على "أهمية الدور الذي يلعبه اتحاد الغرف الخليجي في ربط الاقتصادات بين دول المجلس، ومساندة القرارات الاقتصادية لقادتها، هذا فضلاً عن رسم السياسات الاقتصادية".

ارتفاع التبادل التجاري بين إيطاليا والبلدان العربية

أظهر تقرير أعدته الأمانة العامة للغرفة العربية – الإيطالية بلوغ حجم التبادل التجاري بين إيطاليا والدول العربية حوالي 23 مليار يورو سنويا (9 مليار واردات في مقابل 14 مليار صادرات)، بما يعني انخفاضا بحوالي ثلاثة مليارات يورو عن العام الماضي (2015).

ووفقا للتقرير فإن العلاقات التجارية مع المغرب تشهد تحسنا مستمر منذ بداية الأزمة الاقتصادية 2008 حيث بلغت (1,2 مليار) في حين تجاوزت الـ 4 مليار دولار مع الجزائر (ما يزيد على نصفها من الواردات لإيطاليا بزيادة 28في المئة). ومع مصر (ما يزيد على 2,2 مليار، منها مليار ونصف صادرات بزيادة 38 في المئة مقارنة بمعدلات ما قبل الأزمة الأخيرة)، بينما انخفض حجم التبادل مع ليبيا بنسبة 50 في المئة بسبب الحصار الواردات الإيطالية مقارنة بالعام الماضي 2015.

أما على صعيد التبادل التجاري بين إيطاليا وبلدان الشرق الأوسط فإنه على الرغم من الحرب في سوريا، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري مع الأردن ولبنان ليصل إلى 600 مليون مع لبنان و118 مليون مع الأردن (معظمها من الصادرات) بزيادة قدرها 5% في المئة عن عام 2014. بينما انخفض التبادل التجاري مع العراق نسبيا رغم صعوده بصورة مطردة منذ عام 2009. كما انخفض حجم صادرات ايطاليا الى المملكة العربية السعودية بنسبة 20 في المئة تقريبا (رغم تجاوزه المليارى يورو، وهو أعلى مستوى تم بلوغه في السنوات الثلاث الأخيرة)، كذلك انخفضت الصادرات بنسبة 12 في المئة مع دولة الإمارات الشريك التجاري الأهم في العالم العربي (5,5 مليار يورو)، بينما ارتفعت وتيرة الواردات الإيطالية منها بنسبة 8 في المئة مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى 510 مليون يورو.

الوكيل: نستهدف جذب الشركات الصينية للاستثمار في مصر

أكد رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل خلال افتتاح منتدى الترويج للاستثمارات في مصر والتعاون بين الشركات المصرية والصينية، أن «مصر تستهدف جذب الشركات الصينية للعمل في مصر وتنمية العلاقات بين البلدين ليس فقط في التعاون التجاري بل أيضا في التعاون الاستثماري الصناعي».

ورأى أن «الفرصة متاحة للشركات الصينية لزيادة صادراتها من الآلات ومستلزمات الانتاج عبر مصر لكافة الدول والمجموعات الدولية التي تشترك معها في اتفاقيات تجارية فضلاً عن التصنيع المشترك لاستغلال الطاقات المتاحة أو تحديثها وإنشاء مصانع وضخ استثمارات جديدة». موضحا أن «مصر تفتح أبوابها للاستثمار الجاد من مختلف دول العالم في العديد من القطاعات المستحدثة والكبرى».

وأشار الوكيل إلى أن «التشريعات مهما فصلت والنصوص مهما أحكمت يبقى نجاحها رهن التطبيق السليم الحكيم، والتطور المستمر تبعا للمتغيرات الدولية والمحلية وفي ضوء التجربة الفعلية. والتشريعات التي تحكم الاستثمار بالذات يجب أن تكون اكثر التشريعات مراعاة لهذه الحقيقة لكي تبقى متطورة بلا هدم، ثابتة بلا جمود».

الرميثي: تزايد اهتمام الشركات الإماراتية بالاستثمار في صربيا

لفت رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الإماراتية رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي محمد ثاني مرشد الرميثي، إلى «تزايد اهتمام الشركات الإماراتية في الاستثمار في أسواق جمهورية صربيا، خاصة في ضوء اتفاقيات الشراكة التي وقعتها عدد من الشركات الإماراتية مع الشركات والمؤسسات الصربية في قطاعات الطيران التجاري والتطوير العقاري وتأسيس المشاريع الترفيهية».

وشدد الرميثي خلال لقائه رئيس إقليم فيجوفودينا في جمهورية صربيا إيجور ميرو فيتش، على أن «الوقت مناسب جدا للشركات والمؤسسات الإماراتية لتعزيز استثماراتها والاستفادة من الفرص المتاحة والتسهيلات التي توفرها الجهات المعنية في صربيا للشركات الأجنبية» معتبرا أن «الإمارات ترتبط بعلاقات صداقة وتعاون مع جمهورية صربيا».

بدوره لفت النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي إبراهيم المحمود خلال كلمة ألقاها في ندوة حول فرص الاستثمار في جمهورية صربيا، إلى أنه «نأمل أن تساهم هذه الندوة الهامة عن الفرص الاستثمارية والتجارية في جمهورية صربيا الصديقة، في دفع علاقات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين إمارة أبوظبي وصربيا إلى الأمام وأن تكون فرصة متميزة لرجال الأعمال والمستثمرين بالإمارة لتعرفوا على فرص الاستثمار والتسهيلات والخدمات التي تقدمها الجهات المعنية في بلادكم للمستثمرين بصورة عامة لتأسيس مشاريع استثمارية لهم مستفيدين من هذه الخدمات والبيئة الاستثمارية المتميزة المتوفرة».

الغرفة العربية الألمانية تنظم ملتقى الأعمال السوداني الألماني

نظمت غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية بالتعاون مع سفارة السودان في ألمانيا وسفارة ألمانيا في الخرطوم، ملتقى الأعمال الثالث بين السودان وألمانيا، وذلك بحضور وزير الاستثمار السوداني الدكتور مدثر عبد الغني ووزير الكهرباء المهندس معتز موسى وعدد من المسؤولين الرسميين ورجال المال والاعمال السودانيين والألمانيين. وقد بحث الملتقى افاق التعاون بين السودان وألمانيا وفرص مناخ الاستثمار في السودان.

وأكد رئيس الغرفة العربية الألمانية ورئيس لجنة الاقتصاد والطاقة بالبرلمان الألماني بيتر رامزاور أن «الغرفة تسعى لإيجاد شراكات وعلاقات نوعية بين ألمانيا والدول العربية». موضحا أن «الاستثمار في السودان جاذب لموقعه الاستراتيجي وفي الجانب الزراعي لتوفر الأرض ومصادر المياه المتعددة والثروة الحيوانية».

على صعيد آخر أظهر تقرير صادر عن الغرفة التجارية العربية الألمانية، بلوغ قيمة التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) إلى أيلول (سبتمبر) عام 2016 ما مجموعه 35,8 مليار يورو، مسجلاً انخفاضا بواقع - 6,6 (في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي 2015، حيث انخفضت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية بواقع) - 2,8 (في المائة لتصل قيمتها الى 29,8 مليار يورو. كما انخفضت قيمة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (21,9) في المائة ووصلت قيمتها إلى 6 مليارات يورو فقط.

وتصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية (10135,1 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (5486,6 مليون يورو). فجمهورية مصر العربية (3236,2 مليون يورو). في حين تصدرت الجمهورية التونسية قائمة الدول العربية المصدرة إلى ألمانيا (1251,6مليون يورو).

السعودية تقر موازنة 2017 بعجز 53 مليار دولار

كشفت المملكة العربية السعودية النقاب عن الميزانية العامة لعام 2017 بانفاق متوقع بلغ حجمه 890 مليار ريال (نحو 236 مليار دولار) أي بزيادة 6 في المئة عن العام الماضي.

وتتضمن الموازنة إيرادات متوقعة تبلغ نحو 692 مليار ريال (184 مليار دولار)، وعجز متوقع بنحو 198 مليار ريال (نحو 53 مليار دولار) في حين من المتوقع أن يصل الدين العام للمملكة إلى نحو 316.5 مليار ريال (نحو 84 مليار دولار). فيما بلغت المصروفات الفعلية في عام 2016 نحو 825 مليار ريال (219 مليار دولار)، وبلغت الإيرادات الفعلية نحو 528 مليار ريال (نحو 140 مليار دولار). وبلغ العجز الفعلي مبلغ 297 مليار ريال (نحو 79 مليار دولار) بأقل 9% من العجز المتوقع، وهو ما شكل 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

وسيتم تغطية العجز المتوقع من خلال السحب من الاحتياطي النقدي والفائض المالي من السنوات الماضية، وأيضا من خلال إصدار سندات دين داخليا وخارجيا.

وفي هذا الإطار، أشار خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز إلى أنه «نعلن في هذا اليوم ميزانية السنة المالية المقبلة، التي تأتي في ظروف اقتصادية شديدة التقلب عانت منها معظم الدول، وأدت إلى بطء النمو الاقتصادي العالمي، وانخفاض في أسعار النفط مما أثر على بلادنا، وقد سعت الدولة إلى التعامل مع هذه المتغيرات بما لا يؤثر على ما تتطلع إلى تحقيقه من أهداف».

وقال: «اقتصاد السعودية متين ويملك القوة الكافية لمواجهة التحديات الاقتصادية والمالية الحالية، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات المالية التي اتخذتها الدولة».

ولفت إلى أن «الادارة السعودية عازمة على تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني»، مؤكدا أنه «تبنينا رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية وفق رؤية إصلاحية شاملة من شأنها الانتقال بالمملكة إلى آفاق أوسع وأشمل لتكون قادرة على مواجهة التحديات، وتعزيز موقعها في الاقتصاد العالمي».

البشير: الصناعة أساس البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي

دعا الرئيس السوداني عمر البشير إلى «تعزيز الوحدة الوطنية وتقوية التماسك الداخلي لتحقيق استدامة الاستقرار والعمل على استغلال الطاقات والثروات الكبيرة لصالح الوطن وخدمة المصالح الإقليمية والدولية».

موضحا أن «المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد تتطلب عملاً دؤوبا وجهدا مضاعفا من كل فئات الشعب لنتمكن من عبورها وخلق واقع جديد يلبي الطموحات والتطلعات المرجوة»، مؤكدا أن «الصناعة تعتبر أساس البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي لإعادة الاستقرار للبلاد».

وأكد أن «الفترة المقبلة ستشهد تعافي عدد من الصناعات وانتقالها من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير والدخول إلى مرحلة الصناعات الاستراتيجية المتقدمة والمتطورة في مجالات المعلوماتية والطيران إضافة لدعم وحماية الصناعة الوطنية لتنافس في الأسواق العالمية».

إرتفاع الدين الإجمالي اللبناني إلى 74.7 مليار دولار

إرتفع الدين العام اللبناني الاجمالي مع نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 2016 الى 112649 مليار ليرة (ما يعادل 74.7 مليار دولار) في مقابل 111627 مليار ليرة (ما يعادل 74 مليار دولار) في نهاية الشهر الذي سبقه، و100015 مليارا في نهاية العام 2015. وبذلك ارتفع الدين الاجمالي بقيمة 1022 مليار ليرة في شهر واحد لتصبح قيمة الزيادة 6631 مليار ليرة في الاشهر التسعة الاولى من العام 2016 في مقابل زيادة قدرها 3252 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015.

وتترتب على مصرف لبنان السنة الأكبر من الديون بالليرة اللبنانية بنسبة 43.9%، فيما تستحوذ المصارف التجارية على نسبة 10.3 في المئة.

في الموازاة، ارتفعت الودائع الاجمالية لدى المصارف التجارية اللبنانية 7 مليارات و191 مليون دولار منذ نهاية العام 2015 وحتى تشرين الاول 2016 أو ما نسبته 4.52 في المئة. كما سجلت الميزانية المجمعة زيادة بقيمة 13.6 مليار دولار، او ما نسبته 7.36 في المئة، لتصل الى 199.672 مليار دولار في تشرين الاول 2016 من 185.989 مليارا في نهاية العام 2015.

وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة بنسبة 23.18 في المئة إذ بلغت 8.87 مليارات دولار مقابل 11.5 مليارا في نهاية العام 2015. في المقابل، ارتفعت بنسبه موجودات المصارف لدى مصرف لبنان إلى 87.7 مليار دولار في تشرين الاول من 70 مليارا نهاية العام 2015.

الكويت تتوقع عجزا 18% للسنة المالية 2016-2017

استبعد بنك الكويت الوطني إمكانية إقرار ضرائب في الكويت قبل عام 2019، كاشفا عن اقتراح للحكومة بتطبيق ضريبة بنسبة 10 في المئة على دخل الشركات المحلية والأجنبية.

وتوقع البنك أن يستمر العجز المالي للحكومة على المدى المتوسط، مع تراوح أسعار النفط في حدود 55.60 دولارا للبرميل، حيث يتوقع أن تبلغ نسبة العجز 18% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2016/2017 بعد تحويل مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة، على أنه يتوقع تراجع نسبة العجز إلى 9% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2017/2018 وإلى 8% في السنة المالية 2018/2019 مع تحسن أسعار النفط وتطبيق المزيد من الإصلاحات المالية.

"فيتش" تتوقع تباطؤ النمو 2.2% في البلدان العربية في 2017

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن يسجل النمو الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تباطؤا بنسبة 2.2 في المئة عام 2017 المقبل مقارنة مع 2.6 في المئة خلال العام 2016 الحالي.

وألقت الوكالة على نظرتها السلبية للمنطقة بسبب أسعار النفط المتدنية والعوامل السياسية والإصلاحات البطيئة التي تقوم بها دول المنطقة. وتوقعت أن يبلغ متوسط أسعار خام برنت 45 دولارا للبرميل في 2017 مقارنة مع 44 دولارا للبرميل في 2016، مبينة أن الموازنات العامة لمستوردي النفط سوف تستفيد من تدني أسعار النفط، لكن في الوقت ذاته فإن دولا من بينها مصر ولبنان وتونس سيف تظل تواجه تحديات كبيرة في الميزانية.

تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة

واصل احتياطي الصرف من العملة الصعبة في الجزائر تراجعه ليصل ما بين 117 و116 مليار دولار أمريكي مع نهاية السنة الجارية 2016، مقابل 119 مليار دولار في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.

وفي هذا السياق، أشار محافظ البنك المركزي الجزائري محمد لوكال إلى أن «الحفاظ على احتياطات الصرف في هذه المستويات يتوقف على خفض أسعار النفط الطلبية فضلا عن خفض حجم الواردات واستمرار استقرار الدولار».

تجدر الإشارة إلى أن قيمة احتياطات الصرف من العملة الصعبة في الجزائر كانت تقدر بـ 9.121 مليار دولار مع نهاية شهر أيلول (سبتمبر) 2016 مقابل 129 مليار دولار في نهاية شهر (حزيران) يونيو 2016.

إلى ذلك، بلغ العجز التجاري للجزائر خلال الـ 11 شهرا الأولى من العام 2016 الحالي 17.2 مليار دولار مقابل 15.39 مليار دولار خلال ذات الفترة من العام 2015، أي بارتفاع 11.76 في المئة، وفقا لمعطيات صادرة عن الجمارك الجزائرية.

ويرجع هذا العجز إلى تراجع فاتورة الصادرات إلى 25.58 مليار دولار منذ يناير (كانون الثاني) إلى نوفمبر/تشرين الثاني 2016 مقابل 32.06 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية، أي انخفاض بـ 6.48 مليار دولار.

كما ساعد انخفاض فاتورة الواردات على منع انفلات العجز في الميزان التجاري الجزائري، على الرغم من تراجعها بوتيرة أقل مقارنة مع الصادرات، حيث استقرت عند 42.78 مليار دولار.

الأردن: إجراءات مالية لزيادة إيرادات الخزينة

ارتفع عجز الموازنة الأردنية بالقيمة المطلقة بعد المنح الخارجية عام 2015، مثلما ارتفع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 4.3 في المئة.

ووفقا لموازنة المالية الأردنية بلغ العجز المالي في الموازنة العامة لعام 2015 حوالي 6.928 مليون دينار، أو ما نسبته 3.1 بالمئة من الناتج، مقابل عجز مالي بلغ 5.583 مليون دينار أو ما نسبته 3.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014.

وبحسب الوزارة، فإنه بعد استثناء المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي 8116.1 مليار دينار أو ما نسبته 7.6 في المئة من الناتج المقدر لعام 2015، مقابل عجز مالي بلغت نسبته حوالي 7.2 بالمئة من الناتج لعام 2014.

وكانت أقرت وزارة المالية الأردنية مجموعة من الإجراءات منها زيادة إيرادات الخزينة بمبلغ 150 مليون دينار، مع مراعاة عدم المساس بالسلع الغذائية، وسوف يجري تطبيق هذه الإجراءات مطلع العام المقبل حال إقرارها في مجلس الوزراء.

وتأتي هذه القرارات ضمن البرنامج الإصلاحي للمالية العامة التي تعمل عليها الحكومة لتخفيف مستوى الدين العام، وضبط النفقات، وخفض العجز في الموازنة. ومن المرتقب أن تساهم هذه الإجراءات في رفع الإيرادات وانعكاسها على الخدمات المقدمة للمواطنين على صعيد الخدمات العامة والبنية التحتية خلال السنوات المقبلة، من دون أن تؤثر هذه الإجراءات المتحدة على المواطنين من أصحاب الدخل المحدود والمتوسط، بما يسمح برفع حجم الطبقة الوسطى.

ارتفاع التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي

أظهر تقرير صادر عن قطاع المعلومات في الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، وجود تأثير مباشر لقرار إقامة الاتحاد الجمركي الخليجي في عام 2003 على نمو التجارة البينية، وذلك بفعل التزام دول المجلس بإزالة الحواجز الجمركية بينها وإعفاء المنتجات من الرسوم ومعاملتها معاملة السلع الوطنية.

وشهد التبادل التجاري بين دول المجلس زيادة ملحوظة في السنة الأولى لقيام الاتحاد بلغت ما نسبته 51 في المئة. كما ارتفع حجم التجارة البينية خلال العشر سنوات الماضية من 15 مليار دولار في العام 2002، وهو العام السابق لإقامة الاتحاد الجمركي، إلى حوالي 115 مليار دولار في العام 2015، أي بزيادة بلغت نسبتها 657 في المئة.

"الإسلامي للتنمية" يصدر صكوكا بـ 1.25 مليار دولار

أصدر «البنك الإسلامي للتنمية» صكوكاً بقيمة 1.25 بليون دولار بأجل استحقاق مدته خمس سنوات، وذلك في إطار برنامج إصدار صكوك متوسطة الأجل قيمتها 25 بليونا، وذلك في إطار خطته لتعبئة المزيد من الموارد المالية.

وتنفذ مهمة الاصدار مصارف «بوبيان» و«كريدت أغريكول» و«جي آي بي كابيتال» و«جي بي مورغان» و«ميزوهو سيكيوريتيز» و«أبو ظبي الوطني» و«ناتيكسيس» و«آر أتش بي» و«ستاندرد تشارترد».

وفي هذا الإطار أشار نائب رئيس البنك للشؤون المالية أحمد تكنك إلى «أننا سعداء بنتائج هذه الصفقة، التي تُعتبر تكملة لإصداراتنا السابقة، والتي تتناسب مع أهدافنا التنموية الرئيسية، ونأمل بأن تساهم هذه الموارد في تعزيز الدور التنموي للبنك لزيادة حجم تمويلاته التنموية».

ارتفاع اجمالي الودائع لدى البنوك القطرية 7.4 في المئة

سجل إجمالي الودائع في البنوك القطرية ارتفاعًا بنسبة 7.1 في المئة، لتصل إلى 676.8 مليار ريال، في حين بلغ حجم ودائع القطاع الخاص 350 مليار ريال، بينما بلغت ودائع القطاع العام نحو 177.8 مليار ريال.

ووفقا للتقرير الشهري لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، بلغ حجم الائتمان في البنوك نحو 803.3 مليار ريال في تشرين الاول الماضي، بزيادة نسبتها 11.2 في المئة عن شهر تشرين الاول من 2015، وقد استحوذ القطاع الخاص على نحو 55 في المئة من حجم الائتمان الممنوح ليصل إلى 443 مليار ريال، هذا مع الإشارة إلى أن حجم الائتمان الممنوح للقطاع العام بلغ نحو 265 مليار ريال.

على صعيد متصل، أعلن كل من مصرف الريان وبنك بروة (مدرجين في بورصة قطر) وبنك قطر الدولي عن نيتهم دمج اعمالهم وتكوين كيان بنكي قوي يعمل بكفاءة أعلى ولديه من السيولة والملاءة المالية ما يمكنه من المساهمة بقوة في الاقتصاد الوطني، من خلال تمويل المشروعات التنموية التي تساعد على تحقيق رؤية قطر 2030.

وسيؤدي الاندماج في حال حدوثه إلى تكوين أكبر بنك إسلامي في دولة قطر بقيمة أصول تزيد على 160 مليار ريال قطري، ورأس مال يزيد عن 22 مليار ريال قطري، وثالث أكبر بنك إسلامي في الشرق الأوسط، وسوف تخضع هذه المبادرة لموافقة مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة.

ارتفاع معدل الفقر في العراق إلى 30 في المئة

كشف وزير التخطيط في الحكومة العراقية، عن ارتفاع معدل الفقر إلى 30 في المئة أي بزيادة 6.5 في المئة عن النسبة السابقة، بسبب الأزمات الأمنية والاقتصادية التي مر بها البلاد.

ووفقا لوزارة التخطيط عن ارتفاع معدلات الفقر إلى حوالي 30 في المئة، ونسبة البطالة حوالي 20 في المئة، إلى جانب توقف الكثير من المشاريع الاستثمارية بسبب الأزمة، والتي تسببت بالتأثير سلبا على الكثير من مجريات التنمية وأنتجت حالة من الانكماش الاقتصادي وتراجع معدلات النمو.

ويمتلك الاقتصاد العراقي مقومات العودة والنهوض لما يمتلكه من مؤهلات في قطاعات التنمية المختلفة كالسياحة والزراعة والصناعة، فضلاً عن قوة القطاع الخاص الذي تعول عليه كثيرا.

"فيتش" تثبت تصنيف مصر الائتماني عند B

ثبتت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني تصنيف مصر عند B، في حين عدلت نظرتها المستقبلية للاقتصاد المصري من «سلبية» إلى «مستقرة».

وتوقعت الوكالة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسبة 4.5 في المئة عام 2018، وذلك ارتفاعاً من 3.3 في المئة المتوقع في 2017. كذلك بحسب التقرير من المتوقع أن تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي 99 في المئة خلال العام 2017 القادم، مع الإضافات الأخيرة على الديون الخارجية، لتتراجع إلى 93 في المئة عام 2018.

وكانت قررت الحكومة المصرية بداية تعويم الماضي تحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه المصري مقابل الدولار، ما ساعد في عودة جزء كبير من الاستثمارات العربية والأجنبية.

وكان تراجع الجنيه المصري أمام الدولار الأميركي إلى مستوى قياسي غير مسبوق، حيث سجلت العملة الأميركية 20.05 جنيه لكل دولار في السوق السوداء، تزامناً مع تصاعد فوة العملة الأميركية في ظل توقعات بتواصل رفع الفائدة في الولايات المتحدة، وتراوحت أسعار شراء الدولار في التعاملات الرسمية لدى البنوك ما بين 18.15 جنيه و18.99 جنيه.

وكان مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي وافق على شريحة ثانية بقيمة مليار دولار من قرض قدره 3 مليارات دولار لمصر.

وأكد المدير الإقليمي لمصر واليمن وجيبوتي بالبنك الدولي سعد عالم «أننا مستمرون في مساندة برنامج الإصلاح الطموح لمصر مع التركيز على خلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات الأعمال».

ثروات الإمارات مهيأة للوصول إلى تريليون دولار بحلول 2020

أظهرت بيانات صادرة عن مجموعة بوسطن للاستشارات، بأن الثروات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة مهيأة للوصول إلى تريليون دولار بحلول 2020، وذلك بزيادة وفق معدل نمو سنوي مركب يبلغ 14.1 في المئة.

وعلى الرغم من أن ترك المال في حساب مصرفي جار أو ودائع ثابتة يُعتبر نهجاً أكثر أماناً وملاءمة، لكن الحلة المالية في مجموعة بوسطن للاستشارات تؤكد وجود عدد من السلبيات التي ينسم بها هذا النهج، من بينها تعرّض المال للتآكل المستمر بسبب التضخم، خصوصاً أن معدل التضخم حالياً في الإمارات يتجاوز معدلات الفائدة التي تقدمها البنوك على الودائع الثابتة، ما يجعل من المهم تعزيز النقد بأصول تقدم عوائد أعلى.

من ناحية ثانية، كشف المدير العام لشركة الفجر للمعلومات والخدمات ساتيش كانا، عن أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستحوذ على حصة 31.5 في المئة من إجمالي صادرات الشرق الأوسط في عام 2015 مقارنة بـ 28 في المئة عام 2014، فضلاً عن 30.8 في المئة من مجموع واردات المنطقة.

احتلت الإمارات المرتبة 20 عالمياً والأولى في العالم العربي من حيث تجارة الخدمات، مع حجم واردات خدمات بلغت قيمتها 68 مليار دولار، وهو ما يمثل 1.9% من إجمالي التجارة العالمية.

ولا تزال الإمارات واحدة من أكبر الاقتصادات التجارية في العالم، حيث تحتل المرتبة الـ 20 عالمياً والأولى في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا في الصادرات السلعية.

ارتفاع احتياطي المغرب من النقد الأجنبي

ارتفع رصيد المغرب من احتياطي النقد الأجنبي إلى حوالي 25 مليار دولار، وذلك بفعل تراجع أسعار النفط في السوق الدولية خلال العامين الماضيين.

وأعلن بنك المغرب (المصرف المركزي)، عن ارتفاع رصيد احتياطي النقد الأجنبي حتى 9 ديسمبر/كانون الأول الجاري بنسبة 12.6 في المئة على أساس سنوي، حيث يتيح هذا الرصيد تغطية أكثر من 7 أشهر من الواردات.

ووفقا لمكتب الصرف الحكومي تراجعت قيمة فاتورة الطاقة التي يستورد المغرب منها 96 في المئة من حاجياته 19.9 في المئة، حيث وصلت إلى 4.86 مليارات دولار في نهاية شهر نوفمبر/كانون الثاني الماضي بفعل تراجع أسعار النفط ما مكن المغرب من توفير 1.1 مليار دولار.

إلى ذلك، أبقى بنك المغرب المركزي سعر الفائدة الأساسي دون تغيير عند 2.25 في المئة، متوقعا بقاء التضخم عند نحو 1.6 في المئة مع نهاية 2016 وأن ينخفض إلى 1 في المئة عام 2017.

وتوقع البنك تعافي الإنتاج الزراعي في 2017، وأن يقفز النمو إلى 1.2 في المئة العام القادم من 1.2 في المئة متوقعة في 2016.

وأعلن البنك المركزي عن أن النمو الاقتصادي الوطني سينخفض إلى 1.2 في المئة مع تراجع القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 9.6 في المئة وتباطؤ الناتج الداخلي الخام الإجمالي إلى 2.6 في المئة، وكان البنك الدولي توقع تباطؤ نمو الاقتصاد المغربي ليراوح بين 1.5 و2 في المئة.

سلطنة عمان: عجز الموازنة يتجاوز 12.5 مليار دولار

أظهرت بيانات صادرة عنه وزارة المال العمانية، بلوغ عجز الميزانية العامة 4.81 مليارات ريال (12.5 مليار دولار) خلال الأشهر العشرة الأولى من 2016، مقارنة مع عجز قدره 3.26 مليار ريال قبل عام، بسبب تراجع أسعار صادرات النفط، والذي أدى لانخفاض الإيرادات.

وتقدر الخطة الأصلية لميزانية السلطنة لعام 2016، حجم الإنفاق عند 11.9 مليار ريال والإيرادات عند 8.6 مليارات ريال، وقد تراجع صافي الإيرادات بنهاية أكتوبر (تشرين الأول) الماضي بنسبة 25.5 في المئة لتبلغ 5.5 مليارات ريال عماني مقارنة مع 7.1 مليارات عماني خلال الفترة ذاتها من العام 2015 الماضي. مع الإشارة إلى أن صافي إيرادات النفط تراجع بنسبة 40.9 في المئة.

ليبيا تقر موازنة 2017 بـ 26.6 مليار دولار

لفت المتحدث الرسمي باسم المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني أشرف التلتي، إلى أن «موازنة ليبيا للعام المقبل 2017 ستبلغ حوالي 26.6 مليار دولار»، مشيرا إلى أن «بنود الموازنة فيما يتعلق بالمصروفات والإيرادات لم تعتمد بشكل فعلي من قبل المجلس الرئاسي من ناحية الأرقام الفعلية، ولكن الرقم لا يتعدى 37.3 مليار دينار».

وأكد التلتي أن «أكثر من نصف الميزانية سيخصص لرواتب موظفي القطاع العام والدعم الحكومي لعدد من المنتجات، من بينها الخبز والوقود وخدمات مثل العلاج في المستشفيات بالمجان»، لافتا إلى أن «المحافظة على قيمة سعر صرف الدينار ستشكل خدمة حقيقية للسلطة النقدية، بالإضافة إلى أن مستويات أسعار السلع ستشهد ارتفاعا».

"النقد الفلسطينية": الاقتصاد سينمو 3.1 في المئة خلال 2017

توقعت سلطة النقد الفلسطينية، نمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 3.1 في المئة خلال العام 2017، ليبلغ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 8.22 مليارات دولار، مبينة أن ذلك سينعكس ارتفاعا في معدل دخل الفرد بنسبة 0.8 في المئة، ليصل إلى 1.776 دولار أميركي.

وأعلنت سلطة النقد عن أن النمو في الاقتصاد يأتي مدعوما بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص الممول من الاستدانة والقروض المصرفية، إلى جانب النمو الطفيف في إجمالي الاستثمار خصوصا المتأتي من عملية إعادة إعمار قطاع غزة على الرغم من ثباطئه.

ومن المتوقع أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بنسبة 4.1 في المئة خلال عام 2017.

أعلنت الحكومة الفلسطينية عن مقترح موازنة العام 2017 بقيمة تبلغ 4.18 مليارات دولار، موزعة على الموازنة العامة بقيمة 4.1 مليارات دولار والباقي للموازنة التطويرية (الاستثمارية).

وتبلغ الفجوة التمويلية في موازنه العام القادم 465 مليون دولار، بمعدل شهري يبلغ 39 مليون دولار، يضاف إليها 300 مليون دولار للعام المقبل كحد مسمى متأخرات (دين بفائدة صفرية).

وستضطر الحكومة لمواجهة الفجوة التمويلية والمتأخرات إلى اتخاذ إجراءات تقشفية، من خلال خفض النفقات الشهرية بمبالغ تتناسب والفجوة التمويلية، حيث تعرضت الموازنة الفلسطينية للعام الحالي، إلى تراجع حاد في قيمة المنح والمساعدات المالية إلى 614 مليون دولار، مقارنة مع 1.1 مليار دولار سنويا بالمتوسط خلال الأعوام الماضية.

الحكومة اليمنية تعكف على إعداد موازنة 2017

كشف رئيس الوزراء اليمني أحمد عبيد بن دغر عن أن الحكومة تعكف على إعداد موازنة عام 2017 وستكون لكافة المحافظات اليمنية.

وأكد بن دغر أنّ "الحكومة تسعى بهذه الموازنة الى انهاء معاناة المواطنين"، مشددا على أن "ميزانية الدولة للعام 2017 ستكون لكل المحافظات اليمنية، وسيتم صرف رواتب موظفي الدولة المدنيين والعسكريين في إطار هذه الموازنة"، موضحا أنّ "الحكومة حريص حاليا على الإشراف على عملية صرف رواتب القوات المسلحة والأمن من خلال لجان حكومية بهدف إعداد قاعدة بيانات صحيحة للجنود والضباط الأحرار".

وكان أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي قرارا بنقل البنك المركزي من صنعاء إلى عدن وتعيين محافظ جديد له.

الملك السعودي يخصص (100 مليار ريال لصندوق الاستثمارات العامة

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز على تخصيص مبلغ مئة مليار ريال من الاحتياطات لصندوق الاستثمارات العامة بهدف تنويع المحفظة الاستثمارية وتحسين عوائد الاستثمارات. وذلك بناء على توصية مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

وأعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي عن أن استراتيجيته الاستثمارية ستركز خلال الفترة المقبلة على عدد من الفرص الواعدة في السوق المحلي والدولي وبالذات بعض الفرص في السوق المحلي ذات العائد المتوقع المجزي الذي يدعم استثمارات القطاع الخاص والنمو الاقتصادي والمحتوى المحلي.

وسيتم استثمار المبلغ على مراحل زمنية محددة في إطار برامج «رؤية المملكة 2030» وبمستهدفاتها التي سيكون لها دور إيجابي على العائد الاجمالي على الاستثمارات.

وكان دشن خادم الحرمين الشريفين عدداً من المشروعات النفطية العملاقة لشركة أرامكو السعودية في مدينة الظهران تبلغ قيمتها حوالي 100 مليار ريال (+27 مليار دولار).

وتشمل هذه المشاريع تطوير حقل مسيفة البحري للزيت الخام ومشروع معمل الغاز في واسط ومشروع تطوير الإنتاج في حقل خريص للزيت الخام ومشروع مرافق استحلاص سوائل الغاز الطبيعي في حقل الشيبة. وكذلك مشاريع زيادة إنتاج الزيت الخام في حقل الشيبة الى جانب مركز الملك عبد العزيز الثقافي العالمي في مدينة الظهران.

وأوضح رئيس شركة أرامكو المهندس أمين بن حسن الناصر ان «مجمل هذه المشاريع سيساهم في زيادة إنتاج المملكة من الطاقة».

تونس: مشاريع استثمارية بـ 10 مليار دولار

اختتمت أعمال الندوة الدولية لدعم الاقتصاد والاستثمار «تونس 2020». حيث عرضت تونس مشاريعها الاستثمارية للسنوات الخمس القادمة بحضور شخصيات دولية وهيئات مالية إقليمية ودولية.

وقدر رئيس الحكومة التونسية يوسف الشاهد مجموع ما حصلت عليه بلاده من تمويلات لفائدة المشاريع الاستثمارية والتنموية بـ 24 مليار دينار تونسي (حوالي10 مليار دولار) بينها 15 مليار دينار (حوالي 2.7 مليار دولار) تم التعاقد بشأنها مع مؤسسات مالية دولية وأطراف مانحة فيما تم التعهد بالبقية من قبل المانحين. وقدمت المملكة منحة مالية لتونس قيمتها 100 مليون دولار لدعم مشاريع تنموية واقتصادية. فيما تم تخصيص 500 مليون دولار من طريق الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشاريع تنموية.

الكويت: مشاريع استثمارية بـ 7894 مليار دينار

بلغت الكلفة التقديرية للمشاريع التنموية في الكويت للعام المالي 2016 /2017 زهاء 6 جهات حكومية) ما قيمته 7894 مليار دينار. وتشمل تشغيل وصيانة وحدات توربينية غازية لزيادة الطاقة الكهربائية بموقع محطة الشيبة. الى جانب تشغيل مشروع تمويل التوربينات الغازية في محطة الزور الجنوبية لزيادة إنتاج الطاقة الكهربائية في حدود 250 ميغاواط وتتعلق المشروعات ضمن وزارة الكهرباء.

وتضم الكلفة التقديرية لمشاريع تطوير المدرج الشرقي في مطار الكويت الدولي وتتضمن إعادة انشاء المدرج الشرقي حسب المواصفات العالمية ويشمل طرقا رئيسة وفرعية وجسورا واتفاقا للسيارات ومركبات الخدمة وممرات فرعية رابطة بين المدرج الشرقي والغربي ومباني الركاب في مطار الكويت الدولي ومدرجا جديدا.

78.4 مليار دولار حجم الاستثمارات الإماراتية في الخارج

كشف وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري عن بلوغ إجمالي استثمارات الإمارات في الخارج نحو 78.4 بليون دولار.

وأكد أن «الاقتصاد الوطني أثبت متانته وقدرته على الحد من آثار التحديات والمتغيرات التي يشهدها الواقع الاقتصادي الحالي. إذ واصل الناتج المحلي الاجمالي نموه بنسبة 3.8 في المئة العام الماضي». مشدداً على «الأهمية الكبيرة التي توليها الدولة لتنمية الاستثمارات الإماراتية في إطار رؤيتها لبناء اقتصاد تنافسي عالمي مبني على المعرفة والابتكار. إذ يمثل الاستثمار أحد المرتكزات الرئيسة لسياسة التنويع الاقتصادي وعاملاً مهماً في تعزيز المكانة الاقتصادية التنافسية للدولة على الصعيد العالمي. فضلاً عن دوره في نقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل الخبرات العالمية».

منتدى الأعمال الخليجي الأوروبي

ينظم اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع اتحاد الصناعات الدنماركية وهيئة الأعمال الأوروبية بدعم من الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية النسخة الثانية لمنتدى الأعمال الخليجي الأوروبي بالرياض في 11 و12 من شهر كانون الثاني (يناير) الجاري.

ويستعرض المنتدى الفرص الاستثمارية في مجالات الطاقة المستدامة والخدمات اللوجستية في السكك الحديدية، والمطارات، وبناء المدن الذكية، والبنية التحتية والتمويل وغيرها من القطاعات الواعدة ويتضمن برنامج العمل زيارات ميدانية إلى عدة جهات ذات العلاقة.

ويأتي تنظيم المنتدى في نسخته الثانية لتسهيل تعاون الأعمال والتجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي الخاصة بالمنحة الأوروبية المشتركة بين اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بالتعاون مع اتحاد الصناعات الدنماركية وهيئة الأعمال الأوروبية التي تنص على عقد عدة فعاليات ودورات تدريبية من شأنها تقوية العلاقات التجارية والاستثمارية الخليجية الأوروبية.

المؤتمر الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تنظم غرفة تجارة وصناعة قطر والغرفة الدولية بالتعاون مع اتحاد الغرف التركية، المؤتمر الثاني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي يُعقد يومي 17 و18 يناير/كانون الثاني الحالي، في الدوحة.

ويهدف المؤتمر إلى جمع رواد الأعمال والجهات المعنية تحت مظلة واحدة، لبحث الآليات والمعرفة اللازمة لتطوير هذا القطاع المهم. كما يتميز المؤتمر بتركيزه على تجربة تركيا باعتبارها واحدة من الاقتصادات الهامة على المستوى العالمي، كما أنها تتمتع بمكانة رائدة في مجال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الإبداع والابتكار.

ويشمل خمس جلسات عمل رئيسية تتناول مواضيع الزراعة، والتمويل المصرفي، والاستثمار، والابتكار، والتكنولوجيا، والاقتصاد الإلكتروني.

الدورة الثامنة والعشرين لمعرض تقنية الكيماويات

تنظم جمعية CHEMTECH الهندية الرائدة في مجال الصناعة فعاليات الدور الثامنة والعشرين لمعرض تقنية الكيماويات وذلك خلال الفترة من 14- 17 فبراير 2017 في مدينة مومباي الهندية.

وستشمل الفعالية معارض ومؤتمرات حول: البتروكيماويات والكيماويات المتخصصة، الأدوية الحيوية، إدارة المياه والمضخات والصمامات والصناعات والتجهيزات بالإضافة الى برنامج التواصل مع الطلاب والذي يهدف إلى تطوير قادة المستقبل.

منتدى الاعمال والاستثمار الاردني – الاوروبي

تستضيف العاصمة البلجيكية بروكسل في 25 كانون الثاني (يناير) الحالي منتدى الأعمال والاستثمار الأردني الأوروبي، وذلك بحضور شخصيات أردنية وأوروبية من كبار المسؤولين والوزراء إضافة إلى حشد من رجال الأعمال من الأردن وبلجيكا والبلدان الأوروبية.

ويهدف المنتدى إلى تعزيز الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي وبحث فرص الاستثمار وتخفيف شروط متطلبات المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي وأثرها في تنشيط الاقتصاد الأردني.

المنتدى الاقتصادي التونسي - البلجيكي

يعقد في العاصمة البلجيكية بروكسل خلال 5-4-2017 المنتدى الاقتصادي التونسي البلجيكي، وذلك بمشاركة كل من وزير الاستثمار التونسي ووزيرة التجارة الخارجية للعاصمة بروكسل، ويهدف المنتدى إلى تطوير العلاقات الاقتصادية بين تونس وبلجيكا وبلدان الاتحاد الأوروبي وتعزيز التعاون بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

المنتدى الاقتصادي العربي – البلجيكي الحادي عشر

تحتضن العاصمة البلجيكية بروكسل في 11/3/2017 المنتدى الاقتصادي العربي البلجيكي اللوكسمبورجي واجتماعات مجلس ادارة الغرفة العربية – البلجيكية اللوكسمبورجية وجمعيتها العمومية وذلك بحضور شخصيات اقتصادية ومالية بارزة من العالم العربي وبلجيكا. وتهدف هذه الفعاليات إلى تطوير العلاقات بين العالم العربي وبلجيكا ولوكسمبورج بشكل عام وبين العالم العربي والاتحاد الأوروبي بشكل خاص.

موسوعة القوانين والتشريعات الاقتصادية في الدول العربية - النسخة الثانية 2015

يسرّ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أن يضع أمام المهتمين ولا سيما المسؤولين المعنيين من وزراء ومؤسسات، ورؤساء اتحادات الغرف العربية، والغرف العربية والأجنبية المشتركة، ورجال الأعمال، والمستثمرين، والمؤسسات المالية والمصرفية، هذا الإصدار الموسوعي بنسخته الثانية الغني والوافر بالمعلومات التي تهمّهم وتغنيهم حول القوانين التجارية، والاقتصادية، والمالية، والمصرفية، والاستثمارية، وسوى ذلك من قوانين من شأنها أن تعرّف المستثمرين ورجال الأعمال، حول واقع القوانين والتشريعات في البلدان العربية.

ومن ميزات، موسوعة "القوانين والتشريعات الاقتصادية في الدول العربية" أنها توفّر على المعنيين والمطلعين بالشأن الاقتصادي العربي، عناء البحث والتمحيص والاستدلال عن التشريعات والقوانين التي يحتاجها في أي بلد من البلدان العربية، ما يتيح له الحصول على أدق التفاصيل والمعلومات بشأن أي قانون أو تشريع يريده بسهولة وسرعة فائقة.

ويفخر الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بأنّه كان السبّاق في مجالية القوانين والتشريعات الاقتصادية العربية، وإصدارها في إطار موسوعة شاملة ومتكاملة، وذلك إدراكا منه بأهمية العمل البحثي، الذي يولي له الاتحاد أهمية فائقة وقصوى، ويضعه في صلب إستراتيجيته التطويرية للفترة ما بين 2014 - 2018.

ونظرا للتطوّر الباهر في عالم التكنولوجيا الرقمية، ارتأى الاتحاد العام للغرف العربية، أن يقدّم هذه الموسوعة، عبر أقراص مدمجة، على أمل أن يبقى الاتحاد رائدا على الدوام، في توفير كل ما من شأنه أن يساهم في تفعيل وتطوير القطاع الخاص والاقتصاد العربي.

موسوعة اقتصادية للاتحاد

أصدر الاتحاد «الموسوعة المصرفية الإسلامية» وهي عبارة عن خمسة أجزاء للقاضي والخبير المصرفي والمالي الدكتور أحمد سفر باللغتين العربية والانكليزية والتي تقع في (1808) صفحة في شكل ورقي (Hard Copy) وهي على الشكل التالي:

الجزء الأول : مبادئ وأصول النظام المصرفي الإسلامي (448 صفحة).
الجزء الثاني : الخدمات المصرفية الإسلامية – الإطار المؤسسي والتحديات (384 صفحة).
الجزء الثالث : التوسع المصرفي الإسلامي في الأسواق العربية والدولية (416 صفحة).
الجزء الرابع : النظام المصرفي الإسلامي والأزمات المالية العالمية (304 صفحات).
الجزء الخامس : إدارة المخاطر في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (256 صفحة).

وقد تناولت هذه الموسوعة بالبحث مختلف الجوانب المتعلقة بالعمل المصرفي الإسلامي، ابتداء من التأصيل التاريخي والشرعي للصيرفة الإسلامية والضوابط التي تحكمها في مبادئها وأصولها، مرورا بأنواع الأساليب والعمليات والخدمات والأدوات المصرفية الإسلامية والتحديات التي تواجهها وصولا إلى بيان حقيقة الانتشار السريع للفروع المصرفية الإسلامية في السنوات الأخيرة في مختلف البلدان العربية والإسلامية والأوروبية والأميركية والإفريقية والآسيوية نظراً إلى مقارنتها التنموية ومزايا المصرفية المتعددة وفوقاً عند حصانة النظام المصرفي الإسلامي إزاء الأزمات الاقتصادية والمصرفية والمالية المتلاحقة في خلال العقود القليلة الماضية، انتهاء بآليات إدارة المخاطر والحؤول دون حدوثها في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

وتشكّل هذه الموسوعة الرائدة قيمة معرفية مضافة إلى المكتبة المصرفية والمالية العربية والإسلامية والدولية التي تتطلع اليوم إلى إغناء محتوياتها بهذه المصرفية الحديثة التي شقّت طريقها سريعاً شرقاً وغرباً حتى باتت إلى جانب المصرفية التقليدية شريكاً فعّالاً في الصناعة المصرفية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

اتحاد الغرف العربية

المركز المرجعي لتشجيع الاستثمار في الدول العربية

اتحاد الغرف العربية

ص.ب 11-2837، بيروت، الجمهورية اللبنانية، هاتف وفاكس: 826020-1-961+/ 21/ 22/ 27/ 28/ 29/ 30

"مبنى عثمان القصار للاقتصاد العربي" – بئر حسن، قرب اوجيرو، البريد الإلكتروني: uac@uac.org.lb

www.uac.org.lb